

رؤية التيارين اليساري والقومي لمستقبل الديمقراطية في مصر

ندوة "تعزيز مساعي الديمقراطية في مصر" بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فندق إيتاب- الإسماعيلية 15-17 مارس 2006 .

أولاً: موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية

عبد الغفار شكر

تطور موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية بشكل ملموس فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويتزايد الاتفاق فى صفوف الاشتراكيين المصريين على أن الديمقراطية هى الإطار الأمثل ليس فقط للوصول إلى الاشتراكية بل وفى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ومرحلة البناء الاشتراكي نفسها. وتكتسب قضية الموقف من الديمقراطية أهمية خاصة لدى الاشتراكيين المصريين فى هذه الفترة لاعتبارات عديدة: منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتراكي فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، وفشل عملية التنمية المستقلة فى مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية أو بمعنى أدق فشل الصيغ المطبقة للديمقراطية فى هذه البلدان، وتطور النظرة إلى الاشتراكية باعتبارها عملية تاريخية طويلة الأمد من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصورة ديمقراطية وبطريقة عقلانية، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذى يدعو إلى الاشتراكية سيحقق لهم حياة أفضل، ومن هذه الاعتبارات التى دعت اليسار المصرى إلى تطوير موقفه من الديمقراطية إدراكه أن الديمقراطية هى فى جوهرها إطار لتنظيم الصراع الطبقي بوسائل سلمية يوفر للطبقات الكادحة فى المجتمع الرأسمالى هامشاً أوسع للحركة والتأثير والمناورة ويوفر لها فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية فرصة أكبر لتصحيح السياسات المطبقة مما يجنب السلطة الاشتراكية المصير الذى انتهت إليه تجربة الاتحاد السوفيتى وسائر المجتمعات التى وصفت بأنها اشتراكية.

من هذا المنطلق فقد كان من الطبيعي أن يدور موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية حول

القضايا الأساسية التالية:

-نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية.

-الديمقراطية والاشتراكية.

-الموقف من الديمقراطية البورجوازية.

-المفهوم الجديد لليسار المصرى للديمقراطية.

وفيما يلي نتناول بقدر أكبر من التفصيل تطور موقف اليسار المصرى من الديمقراطية والتباين فى المواقف داخل اليسار المصرى حول هذه القضية عن خلال استعراضنا لأهم الآراء فى نقد الموقف السابق لليسار من الديمقراطية، والعلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، والموقف من الديمقراطية البورجوازية، والمفهوم الجديد لليسار المصرى من الديمقراطية وقد اعتمدنا فى عرض هذا الموقف الجديد على الوثائق الأساسية للأحزاب والتنظيمات السياسية الاشتراكية مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب الشعب الاشتراكى المصرى، وجماعة الثوريين الاشتراكيين. بالإضافة إلى آراء عدد من المفكرين والقيادات اليسارية الذين لا تعتبر آراؤهم مجرد آراء فردية فهم قيادات مؤثرة داخل هذه التنظيمات السياسية وقد ساهموا بالفعل فى تحديد التوجهات الرئيسية لهذه التنظيمات وصياغة وثائقها الأساسية وقد لاحظت أنهم يكتبون فى الصحافة العامة آراءهم وهى فى نفس الوقت الآراء المطروحة فى تنظيماتهم السياسية أثناء مناقشة هذه الوثائق، ويلعب بعضهم دورا قياديا فى تنظيمات يسارية سرية لا نستطيع الإشارة إليها حفاظا على أمنهم الشخصى.

أولا: نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية:

تعددت الكتابات حول نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية وشملت هذه الكتابات دائرة واسعة من التنظيمات السياسية والشخصيات اليسارية.

ينتقد اليسار المصرى أن الأحزاب الاشتراكية المصرية سواء كانت ماركسية أو غير ماركسية كانت تنطلق بدرجات متفاوتة من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية الذى صاغه ماركس وانجلز ولينين وأن هذه الديمقراطية الاشتراكية تقوم عموما على فكرة أن تحرر الإنسان يتحقق عندما يتحرر من الاستغلال الاقتصادى الذى سيوفر له ممارسة بقية الحريات على شكل أو فى وأكمل، ومن هنا أعطى البعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى، وأن التغيير الاجتماعى الجذرى لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معا. وبالتالي فإن العملية الثورية يجب أن تتضمن عنصرا ضد عناصر القهر من هذه الفئات، أى دكتاتورية البروليتاريا وفى هذا الصدد يقول كارل ماركس "جوهر التصور البورجوازى لحقوق الإنسان يقوم على حماية الدولة لحق الملكية الخاصة، وبشكل النقطة المحورية لبقية الحقوق، فالدساتير الليبرالية فى البلدان الحديثة عندما تقتصر على ذلك فإنها بذلك تحول نفسها إلى أداة (العوبة) بيد الطبقات المالكة"¹

1- كارل ماركس، المختارات باللغة الألمانية، نقلًا عن يحيى علوان، مجلة الطريق العدد الخامس لسنة 1997، بيروت، لبنان ص 81

ويقول لينين عن دكتاتورية البروليتاريا "الدكتاتورية هي سلطة لا تحدها أية قوانين"². ويقول أيضا "نلاحظ في البلدان الرأسمالية الديمقراطية هشة، مزيفة، ديمقراطية الأغنياء، القلة. أما دكتاتورية البروليتاريا فستوفر لأول مرة الديمقراطية للشعب، للأغلبية، وفي الوقت عينه ستقمع الأقلية المستغلة، إذا ما استدعت الضرورة ذلك"³

كان هذا هو الأساس النظرى للديمقراطية الذى استلهمه اليسار المصرى بدرجات متفاوتة ولكنه يتجاوز هذا المفهوم حاليا وينتقده.

يقول أحمد نبيل الهالى "فى تقديرى أن عجز الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الاهتداء إلى صيغة صحيحة للديمقراطية فى ظل المجتمع الاشتراكى كان أحد الأسباب الرئيسية لانهيال التجارب الاشتراكية، ودلل هذا الانهيار على أن قضية الديمقراطية من أهم وأخطر وأعقد قضايا الانتقال إلى الاشتراكية، وأنه فى غياب الديمقراطية السياسية لن يتوصل اليسار ولا الشيوعيون حتى لو وصلوا إلى الحكم إلى تحقيق أحلامهم مهما كانت نبيلة وإنسانية.

والشيوعيون المصريون مطالبون بنقد ذاتى جريء وعلنى لكل أخطاء الفكر والممارسة فى مجال الديمقراطية فى المرحلة الماضية، وبصفة خاصة نقد التبوير والسكوت والتستر على انتهاكات الحريات وابتدال مفهوم دكتاتورية البروليتاريا فى ظل أنظمة الحكم البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا، والتورط فى لعبة الديمقراطية الموجهة التى مارسها النظام الناصرى، يضاف إلى هذا أهمية نقد تغييب الديمقراطية الداخلية فى التنظيمات الشيوعية ومصادرة إمكانية تداول السلطة داخلها.⁴

ويقول صلاح عدلى أحد قيادات الحزب الشيوعى المصرى "أعلن حزينا تخليه عن شعار "دكتاتورية البروليتاريا" الذى تجاوزته الظروف تماما- لأنه ليس مقبولا أن نعلن أن الطريق الديمقراطى هو الطريق الصحيح للتغيير ثم نعلن التمسك بشعار الدكتاتورية مهما كان المضمون الاجتماعى الذى قصده منه ماركس (أى الديمقراطية للأغلبية ودكتاتورية على الأقلية) ونحن نحترم إرادة الجماهير فى انتخابات حرة نزيهة مهما كانت النتائج. وفى هذا الصدد فإن من أهم أسباب انهيار المعسكر الاشتراكى هو غياب الديمقراطية واخفاء الحقائق عن الجماهير وسيطرة الحزب الواحد وسيطرة بيروقراطية الدولة على كل المؤسسات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدنى⁵.

2 لينين، الأعمال الكاملة باللغة الألمانية، نقلًا عن المرجع السابق، ص 87.

3 -لينين، المرجع السابق، ص 77.

4 أحمد نبيل الهالى، ندوة موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية، دورية آفاق اشتراكية، مركز دراسات آفاق اشتراكية، القاهرة العدد الثانى مارس 2004 ص 116.

5 صلاح عدلى، الموقف من الديمقراطية، مذكرة غير منشورة، القاهرة 2006/2/20

ويستكمل حسين عبد الرازق أمين عام حزب التجمع هذا النقد من زاوية أخرى بقوله "لم يعد ممكنا في الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر دون الاستناد إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية وحقوق المواطنين في اختيار حكاهم واستبدالهم سلميا، فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التي تنوب عن الجماهير في تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني، وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب والديمقراطية الموجهة.. الخ. وأثبتت التجارب التاريخية أيضا استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية.⁶

ويوضح الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كيف أدت الديمقراطية الاشتراكية إلى استمرار القهر في الدول الاشتراكية "ركز الكتاب الاشتراكيون على فكرة أن الديمقراطية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية، وبعبارة أخرى كانوا يقولون أن التحرر الأساسى للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادى، وأنه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادى يمكن أن يمارس بقية الحريات على شكل أو فى وأكمل ومن هنا أعطى للبعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى ولما كان التغيير الاجتماعى الجذرى لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معا، وبالتالي يدخل فى عملية التغيير عنصر القهر ضد الطبقات المستغلة، إن لم يكن ضد أفرادها كأفراد وقد كان لاستمرار عنصر القهر بعد الاستيلاء على السلطة مخاطر على الممارسة الديمقراطية فى الدول الاشتراكية.⁷

ويربط الدكتور إبراهيم سعد الدين بين نقده للاشتراكية القائمة بالفعل والتي انهارت بسبب إهمالها للديمقراطية وبين استشراق المستقبل "إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه اليسار فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة سواء على المستوى العالمى أو المحلى. ولذلك فإن اليسار يسعى لبناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى، وليس على الفرض والقهر. لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى، مهما حسنت النوايا، إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها، ويؤدى ذلك فى النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلغى ركنا أساسيا من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

6- حسين عبد الرازق، الديمقراطية، كتاب مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأهالى العدد رقم 60/ سبتمبر 1977، القاهرة ص 43.

7 د. إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، سلسلة كتب المستقبل العربى (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة نوفمبر 1986، ص 113.

إن الاختيار الاشتراكي لا بد أن يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس ما يحققه النظام الاشتراكي من إنجازات فعلية في إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة، ويسعى لتبادل السلطة سلمياً.⁸

ثانياً: الديمقراطية والاشتراكية:

أدى هذا النقد للتجارب الاشتراكية السابقة وغياب الديمقراطية عنها إلى الربط بين الديمقراطية وبناء الاشتراكية مستقبلاً ويتفق نبيل الهلالي مع الطرح الذي يقول بأن اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البورجوازية دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر، وأنه يختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية.⁹ ويتفق الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله مع هذا الطرح في أن الديمقراطية ضرورة لبناء اشتراكية تصفى الاستغلال والقهر معاً. إننا راغبون في توسيع الديمقراطية إلى ما وراء ما حققته الشعوب الغربية بتدبير وسائل المشاركة الشعبية الفاعلة في كل مستويات القرار وكل أنشطة المجتمع¹⁰ وأنه حتى في مجتمع اتفقت الأغلبية الساحقة من سكانه على اختيار طريق التطور الاشتراكي، فليس معنى ذلك اختفاء ضرورة تعدد الاتجاهات، لأن بناء الاشتراكية في بلد محدد، في زمن محدد وفي ظروف محلية ودولية محددة، عملية مفتوحة تحتل الاجتهاد، والخلاف في الرأى هو الوسيلة المضمونة لمنع كل الحماقات، فتعدد الاتجاهات وتعدد المنظم ضرورة للديمقراطية وما لم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية، وما لم يكن في النظام ذاته الآليات التي تسمح لمن هو في الأقلية اليوم أن يصبح في الأغلبية غداً، وأن يمارس السلطة فنحن لسنا في ديمقراطية¹¹ ويؤكد الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله أن الديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن أن تكون عقبة في سبيل التنمية، ولا عقبة في سبيل التحول الاشتراكي بل هي ضرورة للتنمية الحقيقية المطردة والمستقلة والتحول الاشتراكي.

وفي هذا السياق يؤكد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أن الديمقراطية هي أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهي شرط ضروري لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك في مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكي وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس

⁸ -د. إبراهيم سعد الدين، اشتراكية المستقبل في مصر وسماتها العامة، كتاب مصر وقضايا المستقبل، مرجع سابق، ص 22

⁹ -أحمد نبيل الهلالي، كتاب اليسار العربي وقضايا المستقبل، تحرير عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية والإفريقية، الناشر مدبولي، القاهرة 1998 ص 199

¹⁰ -د. إسماعيل صبرى عبد الله، مصر وقضايا المستقبل، مرجع سابق ص 78.

¹¹ -د. إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق ص 117.

إنجازاته.¹² ويطرح الحزب الشيوعي المصري موقفه من العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية فى برنامج العام الصادر عن المؤتمر العام الثالث، نوفمبر 1992 فيؤكد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية، وأن الأزمة التى طرأت على النموذج الاشتراكي هنا أو هناك يجب أن ينظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحى الحياة فى النموذج الاشتراكي¹³

يتناول الدكتور سمير أمين العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية على صعيد دولى فيؤكد أن النضال من أجل الديمقراطية قبل وبعد إتمام الثورة يظل ضرورة ملحة لأن الديمقراطية تمثل المحور الأساسى من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هى الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

إن المهمة الأساسية للقوى التقدمية فى المحيط هى اليوم فرض هذا البعد الديمقراطى الغائب، وليس من أجل إحلال هذا البعد محل البعد الوطنى والشعبى، بل يهدف تقويتها معا. أقول هذا لأن أطروحة التحرر الوطنى القديمة تجاهلت إلى حد كبير البعد الديمقراطى الضرورى من أجل دفع التقدم الشعبى.¹⁴

ثالثاً: الموقف من الديمقراطية البورجوازية:

وبالرغم من الاتفاق المتزايد فى صفوف الاشتراكيين المصريين حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية إلا أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلافية وهى الموقف من الديمقراطية البورجوازية وهناك فى هذا الصدد موقفان أساسيان سوف نتناولهما بالتفصيل فيما بعد، ويكفينا الآن أن نشير إلى أن **الموقف الأول** يرى أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الإصلاحى على حساب الموقف الثورى ولا تحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمى يتجاهل الطبيعة التطبيقية للدولة، ولا يسمح بحماية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التى سنتم خلال المراحل الأولى من البناء الاشتراكي إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية اشتراكية كانت أو بورجوازية بينما يرى **الموقف الثانى** أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بدون تمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب فى اختيار من يتولى السلطة وأن الديمقراطية البورجوازية ليست فقط نتاجاً

12 - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام الثانى (بناء مجتمع المشاركة الشعبية، سلسلة كتاب الأهالى، العدد 64/ أكتوبر 1999 ص 51.

13 - الحزب الشيوعي المصري، البرنامج السياسى العام 1992، ص 57-59.

14 - د. سمير أمين، مستقبل الاشتراكية، قضايا فكرية- الكتاب التاسع العاشر نوفمبر 1990، كتاب غير جورى يصدر مؤقتاً عن دار الثقافة الجديدة، القاهرة ص 277.

للنظام الرأسمالى، بل هى أيضا ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التى أوصلتها إلى ما هى عليه الآن من مبادئ أساسية، ومن ثم فالديمقراطية البورجوازية هى نتاج للتطور الإنسانى ككل يجب الاستفادة منه والإضافة آلية بما يعوض قصوره ويستكمل النقص فيه ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

هكذا فرض الموقف من الديمقراطية البورجوازية نفسه على المناقشات الدائرة حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية، وإذا كانت معظم القوى الاشتراكية تعترف بقصور الاشتراكية الديمقراطية عن حماية المجتمعات الاشتراكية من أن تقع فريسة لتسلط البيروقراطية واستئثار قلة محددة بالسلطة مما أدى بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى انهيار النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وفى مجتمعات العالم الثالث التى طبقت نوعا أو آخر من هذا النموذج الاشتراكى. فهل تستطيع الديمقراطية البورجوازية التى تسود معظم دول العالم الآن أن تتجح فيما فشلت فيه الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة لبناء الاشتراكية مستقبلا؟

يقول صلاح عدلى القيادى بالحزب الشيوعى المصرى "من الخطأ نسبة الديمقراطية السياسية المعروفة اليوم رغم محدوديتها إلى البورجوازية، وذلك لأنها نتاج نضال طويل جدا للبشرية كلها، وأصبحت منجزاتها ملك الجماهير والشعوب العريضة والطبقات الشعبية الكادحة وليست قاصرة فقط على الطبقة البورجوازية. ومن الخطأ أن تطلق عليها نفس التعمير بنفس المفهوم الذى كان يطلقه عليها ماركس منذ أكثر من مائة وخمسين عاما وعلينا التمسك بهذه المفاهيم للديمقراطية السياسية لأنها فى صالح الطبقة العاملة والكادحين فى مصر أكثر من الرأسماليين. ومن مصلحتنا توسيع هذه الديمقراطية السياسية لأنها فى صالح الطبقة العاملة والبناء عليها وليس الانقلاب عليها أو رفض منجزاتها بحجة أنها ديمقراطية بورجوازية. والنضال من أجل تحقيق هذه الديمقراطية السياسية لا يتم إلا بالنضال الاقتصادى والاجتماعى لكل فئات المجتمع من العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين وغيرهم. والنضال السياسى كان ومازال فى جوهره تعبيراً مكثفاً عن نضال اقتصادى أى هو فى النهاية تعبير عن صراع طبقى.¹⁵

ويقول نبيل الهلالى "المنظور الرأسمالى لحقوق الإنسان يركز فى الأساس على الحقوق السياسية والمدنية للفرد، منكر أو متجاهلا أو يقلل من قيمة حقوق الشعوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ورغم اتساع دائرة الحقوق السياسية والمدنية المعترف بها قانونا فى ظل الديمقراطية الليبرالية فإن التفاوت الاجتماعى يقلب هذه الحقوق إلى حقوق شكلية مفرغة من المضمون بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنين بحيث لا يتمتع بهذه الحقوق فى الواقع العملى سوى شريحة ضيقة من المجتمع، وهى الأقلية القادرة التى تملك القوة الاقتصادية. ذلك أن العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تهدد تكافؤ الفرص فى ممارسة هذه

¹⁵ صلاح عدلى، ندوة موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية، دورية آفاق اشتراكية، مرجع سابق، ص 106.

الحقوق بين المواطن القادر والمواطن غير القادر. لأن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية تتطلبه بقدرة اقتصادية واجتماعية معنية.¹⁶

ويناقش سمير أمين هذه المسألة من زاوية أخرى فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت فى الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية. هنا أيضا يفرض قانون التطور اللا متكافئ شروطه، إلا وهى ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية. وهذا هو بالتحديد ما لا يستطيع أن يقبله الاستعمار. لذلك نرى أن الحملة التى تشنها وسائل الإعلام الغربية تؤكد بعض أبعاد قضية الديمقراطية وتستبعد أبعادا أخرى. على سبيل المثال تؤكد هذه الحملة ضرورة التعدد الحزبى حتى أنها تعتبره معادلا للديمقراطية نفسها أما نحن فنؤكد ضرورة ربط الديمقراطية بخدمة التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى، فالديمقراطية التى تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصر - ولو كانت طموحاتها مرتبكة - هى بالتحديد تلك الديمقراطية اليعقوبية التى تجمع بالتأكيد على البعد الاجتماعى الإصلاحى فتختلف فى ذلك عن الديمقراطية الليبرالية وبين استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف فى ذلك عن ممارسات الحكم الشعبية.¹⁷

هكذا يمكن القول أن اليسار المصرى من واقع الوثائق الأساسية للمنظمات السياسية وكتابات الشخصيات اليسارية قد طور موقفه من الديمقراطية البورجوازية وصاغ رؤية لمستقبل الديمقراطية تقوم على الأسس التالية:

- 1- عدم تجاهل المقومات الأساسية للديمقراطية البورجوازية لأنها توفر بالفعل الحد الأدنى من الديمقراطية، وضرورة الانطلاق فى بناء الديمقراطية من التعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة وتوافر مجتمع مدنى قوى واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان .
- 2- أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية التى تتيحها الديمقراطية البورجوازية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لمختلف الجماعات الاجتماعية مثل الإدارة لمنشآت الإنتاج ووحدات الخدمات والمرافق العامة من خلال مجالس منتخبة يمثل العاملون والمستفيدون من الخدمة، بالإضافة إلى قيام حكم محلى شعبى حقيقى.
- 3- توافر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الكادحة بمستويات مناسبة وخاصة الغذاء والصحة والتعليم والسكن.

¹⁶ 16- أحمد نبيل الهالى، انعكاسات الوضع الاقتصادى الاجتماعى على الحقوق السياسية والمدنية، ورقة مقدمة إلى الدور التدريبية الأولى حوالى البرنامج الأوروبى المتوسطى لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، 4 مايو 1997

¹⁷ -- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام الثانى (بناء مجتمع المشاركة الشعبية)، سلسلة كتاب الأهالى - العدد 64 أكتوبر 1999، ص 51

4-إنهاء كافة القيود التي تحول دون تواجد مجتمع مدنى قوى يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات الشعب، منظمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

5-الديمقراطية بهذا المفهوم ليست مطلوبة فقط فى ظل النظم الحالية بل هى ضرورة لفترة الانتقال إلى الاشتراكية وفى المجتمع الاشتراكى نفسه. بهذا المفهوم الجديد للديمقراطية ينتقل من ديمقراطية تمثيلية محدودة إلى ديمقراطية المشاركة وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية النقابية والاجتماعية والثقافية التي تكفل الديمقراطية حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل. هى فى الحقيقة ضمان استمرار التراكم فى اتجاه بناء المجتمع الاشتراكى وحماية منجزاته دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية سواء فى مرحلة الانتقال أو فى المجتمع الاشتراكى. وفيما يلى نعرض هذا الموقف الجديد لليسر من قضية الديمقراطية كما ورد فى وثائق الأحزاب والمنظمات السياسية "اليسارية" وكذلك كتابات بعض مفكرى اليسار المصرى التي تشغل فى نفس الوقت مواقع مؤثرة فى قيادة أحزابه ومنظماته السياسية العلنية والسرية.

رابعا: المفهوم الجديد لليسر المصرى للديمقراطية:

لم يكتف اليسار المصرى بنقد مواقفه السابقة من الديمقراطية، أو بتأكيد العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، وتحديد موقف جديد من الديمقراطية البورجوازية يقوم على رؤية نقدية تعترف بالأسس التي بلورتها فى مجال الحريات والحقوق السياسية ويضيف إليها ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية فى تركيب جديد وصيغة تتجاوز حدود الديمقراطية البورجوازية. بل نحج اليسار المصرى فى السنوات الأخيرة فى بلورة مفهوم جديد للديمقراطية وقد ساهم فى هذا الإنجاز بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك عدد من مفكرى اليسار المهمومين بهذه المسألة وكذلك بعض القيادات السياسية اليسارية التي لم تكن تطرح فى حقيقة الأمر توجهات فردية بشأن الديمقراطية بل كانت تطرح آراء يجرى النقاش حولها فى أحزابها سواء كانت علنية أو سرية.

يطرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قضية الديمقراطية فى برنامجه السياسى العام (بناء مجتمع المشاركة الشعبية الصادر عام 1999 على أنها افضل نظام سياسى لتطور النضال المصرى حاليا ومستقبلا، وأنها قاعدة أساسية فى المجتمع الاشتراكى الذى يكافح الحزب من أجل تحقيقه ويؤكد أن الديمقراطية النيابية (البورجوازية) لم تمنحها الرأسمالية تعظفا منها من الجماهير، وإنما جاءت نتيجة للنضال الجماهيرى، وأن هذه الديمقراطية توفر ثلاثة عناصر جوهرية:

أولها: احترام حقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير عن الرأى وحرية التنظيم.

ثانيها: حرية إنشاء الأحزاب دون قيد أو شرط وحرية نشاطها.

وثالثها: تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة. وهذا التداول أمر بالغ الأهمية لأنه يعنى تمكين المواطنين من تغيير الحكام.

وأن هذا النظام قد مكن القوى الشعبية من التنظيم السياسى فى أحزاب وفى نقابات وجمعيات ..الخ. ويسر انتشار الفكر الاشتراكى بما فى ذلك الأحزاب الشيوعية فى أغلب الدول.¹⁸

ويؤكد الحزب أنه سيقوم الديمقراطية على هذه الأركان الثلاثة، ولما كانت هذه المقومات فى المجتمعات الرأسمالية غير كافية لاستفادة الطبقات العاملة والكادحة منها استفادة كاملة، فإنه يطرح أسلوب المشاركة الشعبية كعامل تصحيح متجدد فى الممارسة الديمقراطية.¹⁹

ويؤكد الحزب أن المشاركة الشعبية هى جوهرها اشتراك الجماهير فى اتخاذ القرارات على كل المستويات، وهذا ما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وفرض مصالحها فى معظم الأحوال وهذه المشاركة تضمن تسارع عمليات التنمية والتوزيع العادل لثمار التنمية وتصحيح أخطاء صانعى القرار.²⁰

ويركز الحزب على أهم أشكال المشاركة الشعبية وهى:

-حكم محلى ديمقراطى حقيقى.

-مشاركة العمال فى إدارة الوحدات الإنتاجية.

-مشاركة ممثلى المستفيدين فى وحدات الخدمات.

-إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلى.

-حرية وتعددية وسائل الإعلام.

-التنمية الشعبية.²¹

ويؤكد البرنامج العام لحزب التجمع أن ما يستهدفه تحقيق أكثر من مجرد تحقيق ديمقراطية ليبرالية حقيقية مع ما يرتبط بذلك من قيام نظام برلمانى سليم وتعددية سياسية حقيقية ونظام انتخابى لا يشوبه التزوير وأن الديمقراطية التى يتطلع إليها الحزب تستوعب الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية وتتجاوزها بالإضافة إليها وتعميقها. لأن الديمقراطية الليبرالية لا تؤدى دورها بفاعلية كآلية لإدارة الاختلاف والصراع الاجتماعى ما لم تستند إلى قاعدة تلتزم بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية،

18 -د.سمير أمين، مستقبل الاشتراكية، قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعاشر نوفمبر 1990، مرجع سابق ص 277.

19 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 52

20 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 53

21 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 53-59.

وما لم تمتد لتكفل فرص المشاركة فى صنع القرار أمام مختلف القوى الاجتماعية على كل المستويات وفى شتى المجالات²²

ويؤكد الحزب أن الديمقراطية هى أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهى شرط ضرورى لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك فى مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساسى استمرار النظام الاشتراكى وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته²³

ويطرح برنامجا للإصلاح الديمقراطى يتضمن الإجراءات المحققة لهذا المفهوم. ويطرح الحزب الشيوعى المصرى رؤيته للديمقراطية فى برنامجها العام الصادر من المؤتمر العام الثالث نوفمبر 1992 فىؤكد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية. وأن الأزمة التى طرأت على النموذج الاشتراكى هنا أو هناك يجب أن ننظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحى الحياة فى النموذج الاشتراكى.²⁴

ويطرح الحزب قبوله العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية التى تقبل بمبدأ تداول السلطة ديمقراطيا²⁵. ويضع فى مقدمة أهدافه العامة تحقيق تحول ديمقراطى شامل يكفل تداول السلطة بين الطبقات والقوى السياسية من خلال الانتخابات ويؤدى إرساء حكم وطنى ديمقراطى بديل.²⁶ ويطرح برنامجا تفصيليا للإصلاح الديمقراطى يتضمن إطلاق حري تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإلغاء المحاكم الاستثنائية وكفالة حرية العقيدة والاحترام الكامل لمختلف الأديان²⁷ بهدف إرساء مجتمع مدنى حقيقى على أسس مؤسسية يكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر انتخابات حرة ونزيهة²⁸ وفى وثيقة الخط السياسى الصادرة عن المؤتمر العام الثالث أيضا يرى الحزب أن الانهيار الذى حدث للنموذج السوفيتى لعدم مراعاة تعاليم لينين عن دور الحزب والطبقة العاملة والتحالف العمالى الفلاحى.²⁹

22 التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 77

23 التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 35

24 الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص 57-59.

25 الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق 53.

26 - الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص 55.

27 - الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص 57-59.

28 الحزب الشيوعى المصرى، وثيقة الخط السياسى، مرجع سابق، ص 73

29 الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص 116.

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري فهو يقبل العمل في الواقع في إطار التعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية، واحترام الإنسان وحرياته، ومبدأ سيادة القانون. وقد لعب دورا أساسيا في العمل المشترك بين الأحزاب والقوى السياسية في مصر لتطوير موقف متقدم من الديمقراطية وشارك في إصدار برنامج الإصلاح السياسى والديمقراطى فى ديسمبر 1997 الذى يتضمن تفصيلا لهذه المبادئ وغيرها، وقد أشار الحزب فى برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب فى ديسمبر 1992 إلى أن الديمقراطية السياسية التى تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وحرياته، مع إيماننا بأن الديمقراطية السياسية ليست بديلا عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تقوم على حسابها³⁰ ويؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية تشترط توفير ضمانات للمواطن حتى تكون له حرية التصويت فى الانتخابات، وهى التحرر من الاستغلال ونصيب عادل من الثروة الوطنية، والتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته، ويؤكد على مطلب الدولة القوية ودورها المركزى وأن ذلك لا ينبغى أن يفصل عن كفالة كافة حقوق المواطن وحرياته الأساسية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن حرية الإنسان الفرد هى أكبر حافز على النضال وعلى العمل والإبداع ويطالب بإعطاء كافة القوى السياسية والحزبية حقوقا متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والتمسك بالنص الدستورى الذى يضمن 50% للعمال والفلاحين، وتأكيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وتوفير ضمانات قانونية لاستقلال وحرية النقابات والتعاونيات والجمعيات.³¹ وي طرح حزب الشعب الاشتراكى المصرى موقفه من الديمقراطية فى وثيقته الرئيسية المسماة الوثيقة البرنامجية لحزب الشعب الاشتراكى المصرى- مارس 2003 "يناضل حزينا من أجل تحقيق تحول ديمقراطى شامل وجذرى. ويؤمن حزينا بأنه لا توجد خارج حدود بلادنا صيغة جاهزة للديمقراطية صالحة للاستيراد أو الاستنساخ، وشعبنا مطالب بالتوصل إلى الصيغة الملائمة لواقعنا. وهى صيغة يجب أن توفر فى آن واحد الشكل السياسى والجوهر الاجتماعى الاقتصادى، بحيث تربط بين الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين وبين المضمون الطبقي للديمقراطية الذى يوفر للمواطن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية كاملة. والتحول الديمقراطى المنشود لن يتحقق بالعودة للديمقراطية الليبرالية ذات الطابع البورجوازي المحدود والتي لا يستفيد منها سوى البورجوازية بمختلف فئاتها، فالليبرالية السياسية لا تعطى من الحريات السياسية إلا القدر الذى يخدم تعميق التوجه الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث، وهى تفصل فصلا تعسفيا بين حريات المواطن السياسية وحقوقه

30 - الحزب العربي الديمقراطي الناصري، البرنامج السياسى العام، 1992، القاهرة ص 12

31 الحزب العربي الديمقراطي الناصري، المرجع السابق، ص 136-143.

الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن حزينا لا يدعو إلى نبذ الديمقراطية الليبرالية في مجملها فهناك قيم ديمقراطية ابتكرها الفكر السياسى والقانونى التقدمى عبر القرون تجسدت فى قوانين حقوق الإنسان. وهذا الإنجاز التاريخى الضخم الذى تحقق بنضالات وتضحيات الشعوب جيلا بعد جيل إرث إنسانى نعتز ونتشبت به ونؤمن بأن المكتسبات الديمقراطية التى حققتها نضالات الشعوب فى ظل النظام الرأسمالى لابد أن تصبح من مكونات الديمقراطية فى ظل النظام الاشتراكى وكبديل عن الدولة البوليسية المفروضة على الشعب، وفى مقابل الدولة الدينية التى يدعو إليها الإسلام السياسى، والدولة الليبرالية التى تطالب بها البورجوازية، فإننا نطالب بجمهورية مدنية ديمقراطية شعبية علمانية تفصل الدين عن الدولة وعن التعليم دون إنكار دور الدين فى المجتمع باعتباره مكونا أساسيا من مكونات وجدان الشعب المصرى، لكنه يجب أن يظل من الأمور الشخصية التى لا يجوز للدولة التدخل فيها³²

كما يؤكد الحزب على أن استراتيجية التنمية الوطنية الشعبية التى يطرحها فى وثيقته البرنامجية تؤمن بأن الديمقراطية هى ركن جوهرى من أركان التنمية، فلا تنمية حقيقية إذا ما غيبت شمس الديمقراطية. والتنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بالقرارات الفوقية التى ينفرد بإصدارها حاكم أو حزب حاكم. والضمان الأكبر لنجاح التنمية الوطنية الشعبية يتمثل فى مشاركة الجماهير الشعبية فى تحقيقها³³

ويستكمل أحمد نبيل الهالى هذا الطرح لقضية الديمقراطية يؤكد فيه أنه "من المهم أن نحدد موقفا صحيحا من الديمقراطية البورجوازية لأن الصيغة المشوهة للديمقراطية" التى قدمتها (تجارب الاشتراكية السلطوية) أطلقت العنان لظاهرة الهرولة نحو الديمقراطية البورجوازية وكأنها تمثل الملاذ أو طوق الإنقاذ، أو البديل الذى لا بديل سواه وأنا اتفق مع الطرح الذى يقول بأن اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البورجوازية دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر. واختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية. وانطلق فى ذلك من مجموعة الاعتبارات التالية:

1- أكد لينين دوما ضرورة استخدام الديمقراطية البورجوازية والنظام البرلمانى لفوز البروليتاريا بالسلطة. وبالتالي يجب أن يستمر التمسك بالتعددية وتداول السلطة بعد الوصول إلى مواقع الحكم حتى نحافظ على موقفنا المبدئى ومصداقيتنا أمام الجماهير.

2- الماركسية اللينينية بريئة من اعتبار نظام الحزب الواحد شرطا إلزاميا للانتقال إلى الاشتراكية وانفراد الحزب البلشفى بالسلطة وبالساحة السياسية كان وليد أوضاع استثنائية وظرف تاريخى خاص بروسيا

32 حزب الشعب الاشتراكى المصرى، الوثيقة البرنامجية، مارس 2003، ص 24-25.

33 حزب الشعب الاشتراكى المصرى، المرجع السابق، ص 21.

وكان لهذا أثر كبير في فشل التجارب الاشتراكية السلطوية. فالمجتمع الانتقالي وحتى المجتمع الاشتراكي لا يخلو من التناقضات وبالتالي فإن التعددية السياسية والحزبية هي القناة الشرعية للتعبير الصحيح عن هذه التناقضات وحلها ديمقراطياً وتغيب هذه التعددية يقود التجربة لا محالة إلى كارثة طال الزمن أم قصر.

3-التعددية السياسية والفكرية ضرورة موضوعية أيضاً حتى في المجتمع الاشتراكي، فبناء الاشتراكية مهمة معقدة تفترض بالضرورة إتاحة الفرصة أمام تعدد الاجتهادات.

4-يجب أن يتسع إطار التعددية السياسية والحزبية في المجتمع الاشتراكي للقوى المعارضة للاشتراكية. لأن الطبقات المالكة لا تخفى من المجتمع الاشتراكي بفرمان، وإنما يتطلب ذلك ربحاً من الزمن يظل خلاله للقوى الاجتماعية وجودها ومصالحها المتميزة، ومن مصلحة التجربة الاشتراكية الاعتراف بحقها في التعبير عن آرائها وممارسة النشاط السياسي في العلن شريطة أن تحترم الشرعية الاشتراكية الجديدة، وأن تلتزم بأساليب النضال الديمقراطي، وأن تتجنب التآمر والانقلاب. قالت روزا لوكسمبرج (الحرية المتاحة فقط لأنصار الحكومة ولأعضاء الحزب وحدهم مهما كان عددهم كبيراً ليست بالحرية الحقيقية، فالحرية دائماً هي فقط الحرية للرأى الآخر).

5- من المهم ألا تحبس السلطة الاشتراكية نفسها داخل إطار الديمقراطية البورجوازية الضيق، وهي مطالبة بابتكار نموذجها الخاص والأرقى للديمقراطية. وأن نتحاشى انحرافين: أحدهما يسارى يرفض رفضاً تاماً كافة أشكال الديمقراطية البورجوازية التي انتزعتها الجماهير في ظل النظام الرأسمالي، والثانى إصلاحى يقنع بالديمقراطية البورجوازية كما ورثتها السلطة الاشتراكية من المجتمع القديم ويتصور إمكانية بناء الاشتراكية من خلال قنوات وآليات الديمقراطية البورجوازية وهو ما أكدت تجربة شيلى خطأه.

أن الموقف الصحيح هو أن الديمقراطية الاشتراكية لا تلغى الديمقراطية البورجوازية جملة وتفصيلاً بل ترث كل ماله قيمة من التطور التاريخى السابق على قيام الاشتراكية حتى تتواصل التقاليد الديمقراطية بين المجتمعات المتعاقبة وتلتزم بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية في المجتمع القديم التي تجسد مكاسب تاريخية انتزعتها الطبقة العاملة والطبقات الكادحة. كما يجب أن تلتزم باحترام القيم الديمقراطية التي أبدعها الفكر السياسى والقانونى التقدمى عبر القرون.

6-لا يجوز في ظل المجتمع الاشتراكي مصادرة حق الجماهير في سحب ثقنتها من حزب شيوعى حاكم حاد عن الطريق القويم، تطلعاً لاختيار سلطة اشتراكية أكثر أصالة ونقاوة وأصدق تمثيلاً للطبقة العاملة وأغلبية الشعب. وإقرار مبدأ تداول السلطة ضمانة هامة لإلزام السلطة الثورى باكتشاف أخطائها وتطهير صفوفها من الانتهازية والفساد والليبروقراطية.

7- من حق الجماهير الشعبية سحب ثقته من أية سلطة منحرفة حتى لو كانت تحكم باسم الاشتراكية. وأى حزب حاكم يخطئ في حق شعبه ويفقد ثقة الجماهير غير جدير بالبقاء في مواقع السلطة لحظة واحدة أياً كان الاسم الذى يطلقه على نفسه أو الهوية التى ينسب نفسه إليها والراية التى يرفعها، لأن جواز مرور الحزب إلى مواقع السلطة واستمراره فيها هو ثقة وتأييد الأغلبية العظيمة من الشعب.

وانتقال حزب شيوعى حاكم من مواقع السلطة إلى صفوف المعارضة بقرار شعبى لن يكون نهاية التاريخ، بل سيكون بداية أكثر صواباً وصحة للتاريخ، وفرصة للتصحيح والتقييم والاستعادة الحزب ثقة الجماهير والعودة مجدداً إلى السلطة من خلال آليات تداول السلطة (مثل روسيا- وبولندا).

8- التعددية وتداول السلطة لا تمثل خطراً على سلطة اشتراكية حقيقية، ولا تفتح النوافذ والأبواب أمام رياح الثورة المضادة كما يتصور البعض وقد أساء مبدأ العزل السياسى إلى التجارب الاشتراكية.

9- إن الدرس الذى يجب أن نخرج به من التجارب السلطوية هو أن الاعتماد فى حماية الثورة الاشتراكية على مجرد الإجراءات الاستثنائية وأجهزة الأمن خطأ قاتل (يتم ذلك فقط فى مواجهة الانقلابات والعنف الرجعى) ولكن فى غير حالات الاستثناء يجب أن يكون التصدى لأعداد الثورة بأساليب ديمقراطية: أ- تصفية نفوذها الاقتصادى يكون عن طريق الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والجزرية وتصفية العلاقات الاستغلالية القديمة.

ب- الاعتماد على الدور الحاسم للجماهير الشعبية وتعبئتها وتحريكها دفاعاً عن مصالحها بما يقتضيه ذلك أحياناً من توزيع السلاح على الأغلبية الشعبية³⁴.

ومن موقع يسارى آخر يطرح صلاح العمروسى موقفاً من الديمقراطية لا يختلف من حيث الجوهر لكنه يتناولها من زاوية مختلفة.

يمكن النظر إلى الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها نفى للديمقراطية البورجوازية، ولكنه نفى بالمعنى الجدلى، حيث تلغى العناصر الرجعية فى الديمقراطية البورجوازية التى تحرم أوسع الجماهير من المشاركة فى صنع القرارات. وتتلاعب مراكز الضغط الرأسمالية والبيروقراطية وأجهزة الإعلام بإرادة الجماهير.. الخ. ولكنها (أى الديمقراطية الاشتراكية) تحتفظ بالعناصر الإيجابية فى الديمقراطية البورجوازية وتدمجها فى تركيب أعلى بصورة كيفية أوفر حرية يتلاءم مع محتواها الطبقي الجديد، وذلك من خلال الجمع بين الأشكال التمثيلية والأشكال المباشرة للديمقراطية التى توفر مشاركة شاملة لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف

34 - أحمد نبيل الهلالى، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل، تحرير عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية والإفريقية، الناشر

مدبولى، القاهرة 1998، ص 199-200.

الفئات الكادحة الأخرى فى صنع القرارات التى توجه مختلف نواحي الحياة فى المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً... الخ.

وهى تضع بذلك أساساً أرسخ وأعمق لحرية الصحافة والتعددية الحزبية وحرية التنظيم النقابى، وتكوين مختلف أشكال الجمعيات والاتحادات، وتكفل حق الإضراب والتظاهر والحريات والحقوق السياسية والمدنية بالترابط مع كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كل ذلك شروطاً ضرورية لعملية تحرير العمل وممارسة الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وإطلاق مبادرات أوسع جماهير الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى المشاركة فى صنع القرارات، وحل التناقضات التى تثار فيما بينهم بصورة ديمقراطية³⁵.

ويعطى اليسار المصرى اهتماماً خاصاً بالديمقراطية المحلية القاعدية يعبر عنه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله بقوله "يجب أن نولى عناية خاصة لما يمكن أن نسميه "ديمقراطية فى المستوى القاعدى"، على مستوى القرية، شئون القرية، لا سلطة الأمن فيها أو الحكم فحسب، بل كل شئونها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم... الخ لأن هذا المجتمع الصغير، مجتمع القرية، يمكن للمواطن العادى أن يبدي الرأى فى مشاكله بقدر من المعرفة أكبر من إبداء الرأى فى قضايا السياسة على مستوى بلد أو قطر بأكمله. لأن هذه حياته المباشرة، ويعرفها ويستطيع أن يكون له رأى محدد فيها.

يمتد ذلك إلى الديمقراطية فى مراكز الإنتاج والوحدات الإنتاجية، سواء كانت مزرعة أو جمعية تعاونية أو شركة صناعية.. الخ يجب بتنسيق حياة ديمقراطية، وأن يكون للعاملين فيها حق المشاركة فى إدارة شئونها الديمقراطية فى التعليم وفى داخل المدارس وفى المؤسسات التعليمية هذه الديمقراطية على مستوى القاعدة عملية تربية أساسية وتعطى البناء التحتى أو الأساسى المتين الذى تقوم عليه الديمقراطية من أعلى، لأنها تعطى الفرد العادى فرصة الممارسة الفاعلة والمؤثرة والممارسة الصادرة عن معرفة، لأن القرار محكوم بتنمية المعرفة لدى من يتخذ القرار. ثانياً هذه الممارسة تكسب البعد الآخر للديمقراطية، فالديمقراطية حرية ومسئولية معاً، والديمقراطية يجب ألا تفهم على أنها مجرد حق النقد. هذا أسهل جوانب الديمقراطية التى نطمح إليها هى ديمقراطية المشاركة فى صنع القرار ومن يشارك فى صنع القرار يشارك فى تحمل مسؤولية هذا القرار سواء نجح أو أخفق. وهنا يتم التدريب الحقيقى على الحكم. ومن هنا يشترك الشعب بالفعل فى الحكم. وصعوداً من هذه القاعدة إلى أعلى مستويات الدولة وفى كل نواحي الأنشطة والعلاقات يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس³⁶.

35 -صلاح العمروسى، المرجع السابق، ص 229.

36 -إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص 120-121.

وتطرح مجموعة اليسار الديمقراطي في نشرتها البوصلة جانباً آخر من قضية الديمقراطية المتعلقة بالعلاقة بين الديمقراطية ومصالح الناس فتؤكد أنه لكي ينجز الديمقراطي مهام إقامة نظام سياسى حر عليه أن ينتشر فى المجتمع عليه أن يحصل على تأييد جماعات وفئات من الناس تلتقى مصالحها مع الحرية السياسية والديمقراطية. وهذا ما نفتقر إليها فى مصر حتى هذه اللحظة. المزيد من الناس يميلون إلى تبني الفكرة الديمقراطية، ولكن أقل القليل قد اقتنع أن الديمقراطية ستحقق مصالحه المباشرة، أو تتيح له مصادر للقوة تسمح له بتحسين شروط حياته المادية والمعنوية. لا تزال الحركة الديمقراطية محصورة فى أوساط النخبة التى يميل بعض أفرادها إلى تبني الديمقراطية كقيمة فى حد ذاتها. ولكنها لم تستطع جذب فئات وجماعات واسعة على أساس أن الديمقراطية ستخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. أن الصراع السياسى عموماً وحول الديمقراطية على وجه الخصوص، ليس منبث الصلة عن المصالح المباشرة للأفراد والجماعات، ولا يدور بمعزل عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد.³⁷

خامساً تحفظات حول الديمقراطية البورجوازية

ولا يخلو الأمر من تحفظات فى صفوف اليسار حول الديمقراطية البورجوازية تنكر أى فائدة لها. النظام الأمريكى ليس ديمقراطياً بالمعنى الأصيل للكلمة. فالديمقراطية هى حكم الأغلبية. وأغلبية الشعب الأمريكى الحقيقية مغربة عن الحكم فالديمقراطية فى الولايات المتحدة تقوم على جبهة رأسمالية انشطرت شطرين الجمهوريين والديمقراطيين وهما يعتبران فريقاً رأسمالياً واحداً بكل المقاييس حكم تلك البلاد منذ استقلالها حتى الآن، وبذلك يكون الحكم دكتاتورية رأس المال، تحتكر الحكم، ولا تتيح لأى قوة أو فريق آخر، مهما كان تمثيله للناس، أن يزامها فى الحكم.

والديمقراطيات فى العالم الثالث، فى معظمها لا تقوم على أحزاب تمثل أغلبية شعوب ذلك العالم، وهى الأغلبية الكادحة. ونظرة واحدة للمجالس الشعبية فى تلك الدول، حين توجد، تعرض لنا هذه الحقيقة. إذن الحل الحقيقى لمشكلة الديمقراطية، هى الاشتراكية، التى تتيح للجماهير الكادحة، وهى الأغلبية فى كل مجتمع، أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق ممثلين يمثلون مصالحها السياسية والاقتصادية.

37 -البوصلة، كتاب غير دور، العدد الثانى، أكتوبر 2005، القاهرة30

هذا هو جوهر الديمقراطية، وليس ديمقراطية الضحك على الذقون التي تمثل فيها القلة الرأسمالية الجماهير العاملة، ديمقراطية يمثل فيها القاتل مصالح القتيل".³⁸

وتحفظ آخر ينكر أصلاً أن هناك ديمقراطية ليبرالية أو ديمقراطية اشتراكية. ويرى أن مستقبل الديمقراطية ليس في الأحزاب السياسية ولكن في المنظمات الجماهيرية.

"ليس هناك في رأى، ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البورجوازية، لقد كانت هناك الليبرالية وهي فلسفة البورجوازية، ولم تشهد البشرية يوماً ما يسمى بالديمقراطية. فالليبرالية هي دكتاتورية الطبقة الوسطى. هناك دكتاتورية الحزب في المنظومة الاشتراكية والذي انهار هو دكتاتورية الحزب اللينيني الواحد والنظام الشمولى وليس المنظومة الاشتراكية التي لم تكن موجودة أصلاً يقابله انهيار دكتاتورية البورجوازية ذات السبعة قرون. أى الدولة البورجوازية فى غرب أوروبا، وإلا فما مغزى هذا الاتحاد وهذه الوحدة، مغزاها انهيار تجربة الغرب وتجربة الشرق لأن كليهما وجه واحد لعملة واحدة ألا وهي الثورة الصناعية، كان الحزب اللينيني مبرراً فى زمنه.

أن البرلمانية مجرد هامش صغير لا مستقبل لها ولا مستقبل للبورجوازية، فالعالم كله يقبل على المنظمات الديمقراطية وليست الأحزاب والبرلمانات، وهنا محك اليسار فإذا قبل بالديمقراطية فسوف يتبوأ موقعاً رفيعاً، أما إذا تنكر لها واستبدلها بالفعل الجماهيرى لحد الثورة بحزب الطبقة العاملة وبالحزب القائد فسوف يزداد العقم عقماً.

يوجد فى مصر 14 ألف جمعية أهلية، 21 نقابة مهنية تضم هذه النقابات المهنية حوالى 4 مليون فرداً هم طليعة الشعب المصرى من أطباء ومهندسين ومحامين وعلميين وفنانين. الخ هؤلاء جميعاً ينتظمون فى نقابات وليس أحزاباً سياسية. وبهذا المعنى فإن المستقبل للنشاط الأهلى ومنظماته فى حين أن النظام البرلمانى يتراجع بقوة.

وهكذا ثمة بنية تاريخية تتلاشى هى بنية الثورة الصناعية والمجتمع الحديث بوجهيه: الاشتراكية الشمولية والرأسمالية الليبرالية، والنفى تحدثه بنية مركبة هى ثورة ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الصناعة. والديمقراطية هى تصور مستقبلى. فحتى هذه اللحظة ليس ثمة ديمقراطية سواء على مستوى الواقع أو مستوى الفكر. وإذا نبدأ الآن بأفق مستقبلى، فإن المركب المرتقب هو الديمقراطية، أساسها الثقافى هو وحدة المشترك الثقافى الإنسانى، ولا أمل إذا شاركنا فى صياغة المبادئ المشتركة من خلال مؤسسات مسئولة عن التطور الديمقراطى السلمى، ولا أعنى بذلك الأحزاب، بل مؤسسات للتنمية البشرية الشاملة وتنشيط المجتمع المحلى،

³⁸ د. خليل حسن خليل، الحل فى الاشتراكية، مجلة اليسار، العدد 54 أغسطس 1994، ص 25.

مؤسسات مسئولة عن الصحة والبحث العلمي والتعليم والإعلام، وكل هذا لن يتم إلا على أساس متين من الإصلاح الثقافي أولاً، وليس السياسى أو الاقتصادى³⁹.

وبعد، من هذا العرض لموقف الأحزاب السياسية الاشتراكية وعدد من القيادات ذات الثقل فى حركة اليسار المصرى يتضح لنا أننا أمام تطور حقيقى فى موقف الفكر الاشتراكى من قضية الديمقراطية جوهره القبول بأسس الديمقراطية البورجوازية وتجاوزها فى صيغة أرقى تكفل أشكالاً متنوعة من المشاركة الديمقراطية المباشرة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بما يمكن الطبقات الكادحة من اكتساب قدرة اقتصادية تتيح لها قدرأ من القوة السياسية يضمن لها إمكانية المنافسة السياسية. وأن هذه الديمقراطية ليست لازمة فقط لوصول القوى الاشتراكية إلى السلطة بل هى ضرورة فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفى المجتمع الاشتراكى نفسه، ويوجز الدكتور سمير أمين هذا الجديد بقوله "الديمقراطية تمثل المحور الأساسى من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هى الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

ولكن ما هى الديمقراطية التى نحن فى حاجة إليها؟ لا شك أن احترام انجازات الديمقراطية البورجوازية -حقوق الإنسان وحرية الرأى وإقامة مؤسسات الحكم على مبدأ الانتخاب. الخ. لا تكفى، إذاً أن الديمقراطية الغربية ناقصة من حيث المضمون الاجتماعى، فالإكتفاء بالديمقراطية الشكلية دون الأخذ فى الاعتبار أهمية الإصلاحات الاجتماعية لابد أن يودى إلى كاريكاتير للديمقراطية يستحيل أن تدافع الجماهير عنه، وبالتالي لابد أن تظل النظم معرضة لمخاطر الانقلاب فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت فى الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية.

فالديمقراطية التى تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصرة هى التى تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعى الإصلاحى فتختلف فى ذلك عن الديمقراطية الليبرالية، وبين احترام استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف فى ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوى.

39 د. عبد المنعم تليمة، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل، مرجع سابق، ص 268-269.

الفصل الثالث

الناصرية وإشكالية الديمقراطية

أمين إسكندر

مقدمة:-

تباينت الرؤى وتعددت الاجتهادات حول قضية الديمقراطية، فالمسألة لم تصبح فقط حكم الشعب بالشعب وللشعب، كما نفهم من الأصل اللغوي اليونانى لتعبير الديمقراطية، وإنما أصبحت مسألة متشابكة، تعنى طبيعة الدولة وطبيعة النظام الاجتماعى والسياسى، ولذلك حق عليها التباين فى الاجتهادات بشأن إشكالياتها، وأصبح تاريخ تطورها هو تاريخ تقنين الاستبداد، ما بين استبداد متخلف، مثل رب الأسرة، وهو نوع من الاستبداد الفردى المطلق، الذى يتعامل مع المجتمع على أنه مطابقا لصورة الأسرة، إلى استبداد المتأله، الذى يستمد سلطاته من تمثيله للآلهة، عن طريق الوحي والإلهام والاستبداد بالحق الإلهى، أى الحاكم بأمر الله، والاستبداد المتحضر، مثل استبداد البرلمان، واستبداد النخبة والحزب الواحد.. إلخ.

فالمسألة فى نسبية رؤية النظام لمصالح من يعبر عنهم.. فالديمقراطية المباشرة التى يضرب بها المثل بين المثقفين لم تكن مباشرة، وإنما كانت صورة من صور الاستبداد الذى يتفق مع طبيعة الحكم فى ذلك الوقت، فلقد كان "الحاكمون هم القواد العشرة"، الذين يعنون بشئون الحرب والسياسة.. ثم ضابطوا المدينة "العشرة"، الذين يحفظون النظام فى المدينة، وضابطوا السوق "العشرة"، الذين كانوا يراقبون الأوزان، ثم يأتى بعدهم مجلس الشيوخ، وكان يتكون من عشر مجموعات، كل منها خمسون شيخا، ولم يكن العدد "عشرة" ضرورة فنية للحكم، بل كان تقسيما لـ "المناصب" السيادة فيما بين حلف القبائل "العشرة"، التى كانت تملك أثينا

فعلا، وتحت كل هؤلاء جميعا كان يأتي دور المواطنين، الذين لهم حق الحضور فى الاجتماع الشعبى، وهم قلة، فقد كان الذين لهم حق الاجتماع حوالى 43000 من جملة السكان وعددهم حوالى 315000، ولم يكن يحضر الاجتماع فعلا أكثر من ثلاثة آلاف، أما المستبعدون -لأنهم ليسوا مواطنين- فكان من بينهم 115000 من الرقيق، وجميع النساء، وجميع العمال، وجميع المستوطنين الغرباء وعددهم 28000، وعدد كبير من الذين يمارسون التجارة.

تلك هى سمة الديمقراطية المباشرة، وبعدها تنامى الاجتهاد من ديمقراطية شبه مباشرة، حتى الديمقراطية النيابية، والديمقراطية الشعبية، وكلها مراحل مختلفة، تحاول أن تقنن طرق مشاركة أصحاب المصلحة فى اتخاذ القرار، وطرق الحوار حول المشكلات والحلول، لذا فالديمقراطية تمر بمأزق على مستوى العالم -جنوبه وشماله- وعلينا أن نعى أننا لا نقدم حلا لمأزق وإشكالية الديمقراطية، وإنما نجتهد فى إطار توسيع دائرة المشاركة فى اتخاذ القرار، وتصويب الأخطاء، وفضح المثالب، وإعطاء الثقة للجماهير فى مستقبل أفضل، فمن المثالية واليوتوبيا أن يتصور أحد أن يشارك شعب فى اتخاذ القرار، على الرغم من مصداقية القرار لصالح الأغلبية، إلا أن أشكال اتخاذ القرار معروفة: إما حزب أو برلمان أو رئاسة أو نخبة، ولذلك فعلى أن نجتهد فى تلك الدائرة التى لها اليد العليا فى كل مراحل التاريخ، منذ الأسرة والقبيلة وحتى الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية.

ومن ذلك المنطلق علينا أن نتابع تطور المفهوم المصطلحى فى الممارسة والواقع، من أجل أن نسبح قليلا فى تاريخية الأزمة والمأزق لمسألة الديمقراطية، ومحاولات الخروج منها، وقبل هذه السباحة لابد من أن نحدد الهدف من تلك الدراسة القصيرة لمسألة "الناصرية وإشكالية الديمقراطية"، فليس هناك هدف أكثر من دعوة أفراد الطليعة الناصرية فى حوار حول تلك الإشكالية، مسترشدين بمشكلات التطبيق فى كل النماذج، وعلى الأخص بلدان العالم الثالث، محاولين الفكك من السياج الحديدى الذى تفرضه الأيديولوجيا على العقل، فلا يستطيع أن يتعرف على مشاكل واقعه المختلفة والجديدة، التى تواكب عصر جديد، وبالتالي فلا بد من إبداع جديد يقدم تزواجا بين ثوابت الأيديولوجيا ومتغيرات الواقع، وبعد تلك المقدمة يحق لنا أن ندخل فى تاريخية المأزق الديمقراطى.

الديمقراطية الليبرالية:

ظهرت الديمقراطية الليبرالية ملازمة لمرحلة "السوق الرأسمالية" وصعود البرجوازية، ولذلك فهى تعتبر الأساس الفلسفى للديمقراطية الغربية، ويمكن اعتبار الكشوف الرياضية والفيزيائية التى قام به "إسحق نيوتن" قاعدة

للفكر الليبرالي، والتي اكتشف من خلالها - هو زملاء فكره- أن الإنسان كائن اجتماعي، لكنه حر.. وكان بعد ذلك القانون الطبيعي، الذي حوى مضمونه "إن مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتما من خلال عمل كل فرد على تحقيق مصلحته الخاصة".

لذلك فعلى الدولة أن تكون وظيفتها هي حماية ذلك القانون، عن طريق عدم السماح بالتدخل فيه، وجعل أعماله بكامل الحرية، وتلك كانت البداية، وبعد ذلك جاءت المساندة من قبل فولتير، ولوك، وجوته، وهيوم، وأدم سميث، ومالتس ريكاردو، وجيمس مل... إلخ.

وانطلاقا من قاعدة عدم التدخل في القانون الطبيعي، تأسس الفهم الليبرالي لمشكلة الديمقراطية، حيث أصبح الشعار هو حرية الاختيار بين الأحزاب بالنسبة للمواطنين، وهكذا تحرك المجتمع اقتصاديا وسياسيا على قاعدة الحرية الفردية، وولدت بالتالي الليبرالية مع النظام الرأسمالي، وتجسدت الديمقراطية الليبرالية بعد تاريخ طويل، في عدة أسس هي:

1. التعددية الحزبية.

2. تداول السلطة وإمكانية التغيير السلمى.

3. الفصل بين السلطات.

4. صوت انتخابي واحد لكل مواطن.

5. مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرار.

وعلى الرغم من أهمية تلك الأسس على المستوى النظرى، فإنها تعرضت لانتقاد واضح عبر فترات طويلة، على مستوى المبدأ والتطبيق، وانصبت تلك الانتقادات على القانون الطبيعي، الذى يعظم منافع الأفراد، فيوزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد وليس حسب قدرة عمله واحتياجه، مما جعل المجتمع يعيش حالة انقسام ثنائى "أقلية تمتلك كل شيء"، و"أغلبية لا تمتلك شيء إلا قدرة العمل عند الأقلية".

وهكذا اشترت الأقلية جهد الأغلبية وأصواتهم الانتخابية أيضا، بعد أن نجحت الأقلية فى صياغة الرأى العام بوسائلها الإعلامية، التى تدافع عن مصلحة الاحتكارات الكبرى التى جاءت تعبيرا عن وحدة المصلحة الاقتصادية للأقلية ورغبتها فى المزيد من المكاسب وفتح الأسواق الجديدة، حتى لو بالقوة، ومن هنا جاء

التحالف بين قوى الرأسمالية وقوى السلاح، احتكارات الصناعة والسلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية.. لقد جاء كل ذلك من القانون الطبيعى "دعه يعمل دعه يمر"، مما جعل مفكر مثل "س. رايت ميلز" يعلن أن "التعددية السياسية فى النظام الرأسمالى تخفى ورائها وحدة فى المصالح".

هكذا بدأت الليبرالية بمفهوم حق الاختيار وحرية الفرد، وانتهت بسيطرة الأقلية الاحتكارية فى كل مناحى الحياة، وظهرت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وأخيرا الإمبريالية الأمريكية، وكان من الطبيعى أن يكون هناك رد فعل مساو للقهر الاجتماعى والسياسى الواقع على إنسان الأغلبية، واجتهد الإنسان فى نموذج آخر للديمقراطية، وفلسفة أخرى تعالج مثالب الليبرالية، وكانت الديمقراطية الشعبية.. ولتلك حكاية لا بد من سردها.

الديمقراطية فى المنظور الماركسى:

انطلاقا من التفسير الطبقي للتاريخ المؤسس على المادية التاريخية، دار الصراع بين طبقتين فى كل مرحلة من مراحلها، فالمرحلة الإقطاعية يكون الصراع فيها دائر بين الإقطاع والفلاحين الأجراء، وفى المرحلة الرأسمالية يدور الصراع بين الرأسمالية والبروليتاريا "عمال الصناعة"، وبالتالي فالدولة ونظام الحكم السياسى والاجتماعى وكل الأبنية الفوقية تكون لصالح النظام الرأسمالى، أما فى الدولة الاشتراكية فلا بد من أن تجسد طبقة العمال المقهورة، والتحالف بين العمال والفلاحين، بقيادة طبقة العمال التى تعمل من أجل الوصول بالمجتمع إلى المرحلة الشيوعية، التى تنفي فيها الدولة كأداة للقهر فى كل مراحل التاريخ المختلفة تقريبا.

وتتابعا للفهم الثنائى للتاريخ -فهم الطبقتين القاهرة والمقهورة- كان من المحتم أن تقدم معالجة لإشكالية الديمقراطية، تعتمد على تعظيم الجانب الاجتماعى للديمقراطية، ذلك الجانب المهدور فى الليبرالية، حيث إنه لا حرية لمواطن لا يمتلك رغبة عيش، أما الجانب السياسى فى المسألة الديمقراطية فقد تأسس انطلاقا من مفهوم سيطرة طبقة العمال على الحكم، كطبقة ثورية تعمل من أجل المقهورين والمستضعفين فى سبيل انتقاء وجود الدولة كأداة قهر، والوصول بالمجتمع إلى المرحلة الشيوعية، وبالتالي السيطرة على الحكم من قبل حزب الطبقة العاملة من أجل فرض دكتاتورية البروليتاريا فى مواجهة دكتاتورية البرجوازية، إنها ديمقراطية الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبى، ولذلك فنحن أمام معالجة تعتمد على الفهم النقيض لليبرالية، ونقوم على هذه الأسس:

1. مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.

2 . السلطة تعبر عن قهر طبقة، وبالتالي لا إمكانية لتداول السلطة.

3 . الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبي.

4 . كل السلطات فى سلطة واحدة، ولا مكان لفصل السلطات.

5 . مبدأ الأغلبية فى اتخاذ القرار داخل الحزب الواحد.

وهكذا انتهت الليبرالية بديكتاتورية الأقلية، وجاءت الماركسية لتفرض ديكتاتورية الطبقة العاملة.

وإذا كانت إشكالية الديمقراطية الليبرالية تتمثل فى توزيع الموارد فى المجتمع، فإن الإشكالية المقابلة فى الديمقراطية الماركسية تتمثل فى الحريات الشخصية والسياسية، وغلبة مفهوم الحشد والتعبئة فى صناعة القرار، بكل أنواعه، وليس المشاركة فى اتخاذ القرار، وهى مطلباً أساسياً من خلال الإيمان بأن الجماهير العاملة هى صاحبة المصلحة فى اتخاذ القرار، وهى المصدر لكل السلطات ومنبعها وأساس الشرعية فيها.

وهكذا صارت الديمقراطية فى النسق الماركسى تعبيراً عن ديكتاتورية طبقة تجسدت فى حزب ثورى، وتجسدت فى نخبة قيادية لها كل الصلاحيات، ولها كل الحقوق فى تسييد الرأى المعبر عن معتقداتها وتوجهاتها فى الخط السياسى للحزب، ومن خلال تعبير الأغلبية الحزبية، وهى الأغلبية المنفذة للقرارات النخبوية فى الحزب الثورى، يعدل عن روح المبادرة، حيث إن قيادة الحزب تحتكر نشاطات الحياة العامة، وتهيمن على الاختيارات الكبرى.

وظلت الأزمة الإشكالية فى مسألة الديمقراطية، حيث إنها المساواة بين أفراد الشعب على مستوى العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية.

الديمقراطية الشعبية والعالم التابع:

لبلدان العالم التى اتفق على أن يطلق عليها بلدان العالم الثالث ظروف خاصة، تستحق التوقف عندها قبل الدخول فى نماذج الممارسة الديمقراطية عند بعض من بلدانها:

أ . لقد فرضت على بلدان عالم التبعية أشكال ومؤسسات الدولة الغربية الحديثة، من قبل الاحتلال الاستعماري، ولم تأت تلك المؤسسات نتاج التطور التاريخي للنسق الاجتماعي عند الشعب نفسه، ولا عن تطور للتاريخ، ولا عن خصائص المجتمع وتكوينه الحضاري.

ب . عدم البلورة الطبقيّة، ولذلك فهناك اختلاط واسع المدى، وتشابك شديد التعقيد بين الطبقات في بلدان العالم الثالث، مما ينتج عنه تشابك واختلاط وتشوش في مفهوم الدفاع عن المصلحة لكل طبقة، ومما يخلق شوائب كثيرة في الأدوات والوسائل والأساليب الموصلة للهدف، ناهيك عن تشوش الهدف ذاته.

ج . التناقض الحاد الذي تشهده بلدان العالم الثالث، بين إرادة التنمية وتحدي التطور واللاحق بالعصر.. وبين الاختراق الأجنبي المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات والتدريبات العسكرية المشتركة والقواعد والأحلاف والشروط المنصوص عليها عند كل اتفاقية للتعاون بين دولة من دول العالم الغربي ودولة من بلدان العالم الثالث، وهيمنة الإمبريالية الغربية على بنوك التمويل الدولية، وأخيرا الغزو الثقافي والعمل الدعوي على تخليق نموذج استهلاكي خاضع وتابع للسوق السلعية الغربية، مما يؤثر أشد التأثير في محاولات رفع الإنتاجية وحد الاستهلاك.

د . إن دائرة الشك تحيط بشرعية الدولة في بلدان العالم الثالث، حيث إنها فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية لوجودها، فلا هي أفلحت في مواجهة الغزو والتدخل الخارجي بكل أشكاله، ولا هي أفلحت في سد احتياجات الجماهير الاقتصادية والسياسية، ولا هي أفلحت في تطوير النسق الحضاري الخاص ببلدانها.

هـ . إن لبلدان العالم الثالث بدوله المختلفة تراثات عميقة ومتعددة، وأنسقة حضارية متنوعة، تجعل من الصعب -بل من المستحيل- أن يحدث التعايش بين أنسقة الديمقراطية الغربية "الليبرالية والاشتراكية" وبين الشعوب في بلدان العالم الثالث، ولعل تجاربنا على مدى نصف القرن الأخير تصلح لأن تكون دليلا على تأكيد ذلك، فالأمة الصينية مثلا ذات الحضارة العريقة، والموروثات والقيم منذ قديم الزمان، لا تستطيع أن تجد تطابقا حقيقيا بين ما هو مستقر في ضمير إنسانها ومجتمعها، وبين الحل القادم من الغرب، إذا جاء غريبا عن تلك الموروثات والقيم.

ل . إن كثير من بلدان العالم الثالث لاتزال تناضل من أجل بلورة قوميتها والتنام الصدع فيها، وذلك يخلق تناقض بين خصوصية التمزق القومي ووجود كيانات إقليمية تمتلك بعض مقومات الدولة من ناحية، والدعوة إلى الوحدة والقومية، وانتفاء الدولة الإقليمية من ناحية أخرى.

تلك كانت ظرفية العالم الثالث، التي تجسد إشكالية أعمق في مسألة الديمقراطية، حيث إنها تتطلب حلا ذهبيا للمشاكل، يجيب عن تساؤلات أهمها:

- كيفية وجود ديمقراطية في إطار دولة تابعة اقتصاديا وسياسيا؟!
- كيفية التواصل الحضارى بين عالم الديمقراطية اليوم، وبين تراث الأمم والشعوب؟!
- كيفية تداول السلطة في بلدان تعمل من أجل توجيه وحشد وتعبئة كل الشعوب من أجل التنمية؟!
- كيفية خلق نموذج مشاركة في صناعة القرار، يعتمد على التوظيف التكاملي لفعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية؟!

تلك المشكلة، وذلك هو التحدى، ولقد كانت هناك اجتهادات من قبيل الديمقراطية الشعبية، وديمقراطية الحزب الواحد، تمثلت في تجربة الصين، التي جسدها زعيمها العظيم "ماو"، فيما أطلق عليه "الديمقراطية الجديدة" أو "ديكتاتورية الشعب الديمقراطية" (عمال، وفلاحين، وجنود، ومتقنين، ورأسماليات صغيرة)، وهي ديكتاتورية تعبر عن مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية.

وتمثلت التجربة الثانية في قيام ثورة يوليو عام 1952، بقيادة قائدها العظيم جمال عبد الناصر، فيما أبدعه من تحالف قوى الشعب العامل، أي "ديمقراطية الشعب العامل" صاحب المصلحة في الحرية والاشتراكية والوحدة.

الديمقراطية في النسق الناصري:

اختار عبد الناصر مدرسة الديمقراطية الشعبية، التي تعطي الأولوية للجانبين الاجتماعى والاقتصادى، فلا يمكن لمواطن لا يجد قوت يومه أن يكون حرا في إعطاء صوته الانتخابى، ولذلك فكثيرا ما كان عبد الناصر يتحدث عن رغيف الخبز وارتباطه بتذكرة الانتخابات، ومن تلك القاعدة انطلق ليحدد من هو الشعب، وبالتالي لصالح من تكون الدولة، فكان تحالف قوى الشعب العامل، ذلك التكتل التاريخى، صاحب المصلحة في التغيير الثورى والمستقبل -الذى طبقه "ماو" و"عبد الناصر" وساهم في التنظير له "جرامشى"- وكان لابد من سيطرة الشعب العامل على أدوات الإنتاج، وأن يراقب أجهزة الدولة، عبر المجلس التشريعى المنبثق من التنظيم الواحد.

ديمقراطية البلدان الاشتراكية تعانى من سيطرة نخبة وصفوة الحزب على كل الشعب العامل.. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف بلدان العالم تقريبا كان قد تبنى الديمقراطية الشعبية، في ظل بيئة دولية تميزت بالحرب

الباردة، وحركة التحرر العالمي، فإن حصاد ونتائج تلك التجارب أكدت إهدار المشاركة السياسية فى صنع القرار داخل الدولة، كما أنها كشفت مدى الاستبداد والتسلط الذى حكم المواطنون تحت شعارات استمدت وجودها وشعبيتها من الحديث عن الشعب، صاحب المصلحة فى هذا الحكم المقام.. بل إن عملية الكشف هذه امتدت واتسعت حتى شملت الحزب الحاكم والمهيمن على السلطة، الذى تبين أن السكرتير العام هو صاحب القول الفصل فيه، وفى شأن الدولة تبين بالطبع للجميع عدم وجود اختيارات لدى المواطنون، مما ضخم من فلسفة الحشد والتعبئة، التى سادت آنذاك.

لذا كان الدرس المستخلص أننا فى احتياج إبداعى جديد لمسألة الديمقراطية، يستوعب أهمية الربط بين رغيف الخبز وتذكرة الانتخابات، فى إطار الاختيار النابع من التعدد السياسى المستمد وجوده عبر أصول تراثية مستتيرة وتقدمية معالجا جدلية الجغرافيا والتاريخ بالنسبة للأمة والقطر، معالجا مشكلة التنمية والتواصل الحضارى مع العصر المعاش، عاملا من أجل توفير ثقة جماهير الشعب فى القيادة، وذلك عن طريق ضمان دور الشعب فى تغيير القيادة.

لكن كيف يتم الوصول إلى ذلك؟ تلك هى المشكلة التى تتراوح فيها الاجتهادات والرؤى، التى من ضمن حقوقها مخاطبة الجماهير وتكثيلها وتمثيلها عبر انتخابات ديمقراطية، وعندها فقط تشعر الجماهير بأن فى يدها اتخاذ القرار، وذلك بتنحية حزب وإنجاح حزب آخر يطرح برنامجا للتطوير وحل مختلف المشاكل، بعد أن يكون قد تم اختباره بالفعل، خلال مدة دستورية، وعندها أيضا سوف تكون الجماهير مؤمنة بالإقناع، وليس بالتسلط، وعندها سوف تدافع عن اختياراتها، ولا تشعر بالعزلة عن مشكلاتها.

الحركة الناصرية وأهمية الممارسة الديمقراطية:

تأتى أهمية الديمقراطية بالنسبة للحركة الناصرية كأهمية الدواء بالنسبة للمريض، ذلك لأن ظروف نشأة الحركة الناصرية قد جعلتها فى أشد الحاجة إلى تفاعل ديمقراطى واسع داخل صفوفها، بعد أن عانت كثيرا من:

أ . انقطاع التواصل الجبلى لأسباب قهرية:

فى 15 مايو عام 1971 حدث انقلاب مايو، الذى كان سببا مباشرا فى اعتقال بعض رجال دولة عبد الناصر، المعتقدين فى خطه ومشروعه، واستتبع ذلك بالضرورة أن ينشأ الجيل الناصرى الشاب فى وسط أهوال وتحديات السبعينيات، عبر سياسات إعلامية وسياسية واقتصادية مضادة للثورة، بلا أى قدر من

التواصل بينه وبين الجيل الفائت، تنتقل عبره الخبرات والمحددات النظرية والسياسية، لذلك كان من الطبيعي أن يقع الجيل الناصري الشاب فى فخ التجربة والخطأ فى الممارسة الحركية، من أجل أن تتم البلورة النظرية للناصرية وإبداع أساليب وأدوات ورؤى حركية جديدة تتناسب مع المرحلة.

فهذا هو الجيل الذى كان عليه مواجهة الدعاية المضادة بلقاء ناصر الفكرى السنوى بعين شمس، وكان عليه أن يواجه عدم تبلور الفكر الناصري بإنشاء أندية الفكر الناصري بالجامعات المصرية، وكان عليه أن يحافظ على قومية الحركة الناصرية بإشراك إخوة غير مصريين فى اللجنة العربية لتخليد القائد الخالد جمال عبد الناصر، وكان عليه أن يحدد موقفا من نظام الردة والخيانة "نظام 15 مايو"، فكانت وثيقة يوليو بالزقازيق، تلك الوثيقة التى أعلنت لأول مرة ردة النظام المصرى، على نهج ثورة يوليو الناصرية، وكان عليه أن يهيكل الحركة الناصرية فى مصر العربية، فأنشأ لجان العمل الناصري فى كل محافظات مصر تقريبا.

إنها معركة على كل الجبهات، من جيل بلا أساتذة ولا تواصل خلاق مع الماضى، إلا تجربة عبد الناصر وبعض أفراد من مؤسساته، مثل منظمة الشباب، وبعضاً من أفراد التنظيم الطليعى "جامعة عين شمس".

إلا أن الحركة الناصرية الحديثة، ومن خلال الحركة والممارسة وعبر قضايا وهموم الناس، اتسمت بمجموعة من السمات، أثرت عليها فيما بعد، وكان على رأسها: غلبة الطلاب على الحركة، وبالتالي غلبة التفكير التبشيري والتبريري وغير العقلانى، وكذلك عدم القدرة الواسعة على التواصل مع أصحاب المصلحة فى التغيير، وعلى رأسهم العمال والفلاحين.

كما اعتمدت الحركة على المواهب الفردية والسمات المميزة لبعض الأفراد، مما ساهم فيما بعد فى ظهور الفرد بنزعاته التى أضرت بالعمل الجماعى، إلا أن هذه المدرسة الجديدة فى الحركة الناصرية الحديثة -على الرغم من بعض السلبيات الناتجة عن عدم الخبرة النظرية والتنظيمية معا- قد استطاعت أن تركز قيمة النقد الموضوعى لتجربة عبد الناصر فى السلطة، وكذلك لمسيرتها الحديثة، وقد احتوى هذا النقد على الآتى:

ب . العجز عن تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة:

فلقد عجزت الثورة عن القيام بمهمة من أهم مهامها على الإطلاق، وهى مهمة تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة وما أحدثته من تغيرات، أى العمال والفلاحون والمتقنون الثوريون، وذلك تحت مبرر أنها لم تستطع أن تقوم بالفرز وهى فى مؤسسات الدولة، وفى اعتقادى أنه مبرر غير كاف وغير موضوعى،

حيث إنه كان فى تاريخ الثورة بتحدياتها الخارجية والداخلية ما يكفى لأن يعتبر ذلك مناخا لصالح الكادر، وتفاعله مع الجماهير ومع التحديات بكل أنواعها.

ولقد جاءت كثير من الفرص لثورة يوليو، تجعلها تبدأ أولى الخطوات فى بناء تنظيم حقيقى يعبر عن الثورة وجماهيرها، ويكفى أن نذكر هنا حرب السويس فى 1956، وانفصال وحدة مصر وسوريا ونكسة 1967، وانتفاضة الشعب فى 9 و10 يونيو عام 1967، وهذا غير كثيرا من الأدوات التى ضربتها الدولة لإنهاء فعاليتها مثل لجان المواطنين من أجل المعركة، ومنظمة الشباب، التى صدر قرار بتعيين المشير عامر مشرفا عليها.

وفى الحقيقة لا يمكن أن يصدق المرء أن دولة عبد الناصر، التى استطاعت أن تتجز الكثير من المهام، تقشل فى اختيار عناصر نضالية لصالح التنظيم الناصرى، ولقد حان الوقت كى نعتزف بأن النظام الناصرى لم يعط الأهمية الكافية لمسألة الديمقراطية، وحق التنظيم فى المجتمع، كما أنه لم يهتم بتنظيم أصحاب المصلحة فى الثورة من خلال منظوره هو، واكتفى بأن يتم التعامل مع الجماهير بواسطة أجهزة الدولة، التى كانت توفر له الجهد والوقت، فى ظل تغيرات كثيرة ومتعددة، لكن الأداة غير الصالحة جعلت الجماهير غير مهيئة للدفاع عن المكاسب التى حققتها الثورة لها بعد ذلك فى زمن الردة.

ج . أما المسألة الثانية فتمثلت فى:

تجاوزات دولة الحكم الناصرى فى بعض من حقوق الإنسان، فليس من الصواب أن ندافع عن تجاوزات بمنطق أنها حدثت فى كل الثورات تقريبا، بل إن تجاوزات ثورة يوليو ضئيلة بالنسبة لتجاوزات الثورات الأخرى، فالتجاوز بيّن، وعلى الحركة الناصرية أن تشير إليه وتتخلص منه، وذلك بربط التجاوز بإطار الظرف الموضوعى الذى حدث فيه، حتى لا يكون النقد ليبراليا، يفصل الظواهر عن بعضها، وتلك شائنة لا يجب أن تقع فيها الحركة الناصرية، وهذا يعنى أن نقر ونعتزف بالتجاوز ونقدم كل البراهين، من خطنا السياسى لتجاوز تلك الأخطاء التى وقعنا فيها، آخذين فى الحسبان الفرق بين الحملات الموجهة من قبل الاستعمار الأمريكى وأعوانه فى شأن حقوق الإنسان، وبين النقد الذاتى الناتج عن بعض تجاوزات فى التعامل مع بعض أفراد قوى سياسية، على رأسها الإخوان والماركسيين، فى ظل ظرفية ثورة تريد تغيير ثورى على كل المستويات.

"تعدد إنجازات الناصرية فى التطبيق، فهى أهم وأغنى تجارب النهضة فى تاريخنا الحديث والمعاصر، وانتصاراتها مع إخفاقاتها ملء السمع والبصر، ونحن نبدأ منها بالتاريخ ولا ننتهى إليها بالطبيعة، وندرك نواقصها الجوهرية التى حالت دون استمرارها وأدت إلى الانقلاب عليها، ندرك نواقصها: فى ظل غياب التنظيم الشعبى الكفاء، وفرط الاعتماد على جهاز الدولة بمثالبه، وتضخيم دور أجهزة الأمن، وبتضافر هذه العوامل الداخلية مع تربص الاستعمار والصهيونية والرجعية بالمؤامرة والعدوان على المشروع الناصرى، كانت النتيجة: إنهاك الثورة بنكستين متتاليتين، فى سبتمبر 1961 وفى يونيو 1967".

"الثورة لم تستطع البقاء فى السلطة بعد غياب عبدالناصر، فالثورة كانت للناس أكثر مما كانت بالناس، وهذه هى "ثغرة الصحف" التى صدعت البنيان الشاهق"⁴⁰.

د . أما المسألة الثالثة:

وهى مسألة مهمة جدا، حيث إن آثارها لاتزل قائمة، وهى ليست بين أجهزة الحكم وزر أخطاء وقعت من جهاز دولة مملوء بالسلبيات، ومن هنا تأتى أهمية نقد ذاتى واضح للجماهير، عن تقصير الحكم الناصرى فى أداء مهمته فى حماية الوطن، وكان الزعيم الخالد <جمال عبد الناصر>، قد أعلن عن مسئوليته الكاملة فى ذلك، ولذلك فعلى الحركة الناصرية اليوم أن تعى الدرس، وتتخلص من تلك الشائنة، بإرجاعها إلى الطرف الموضوعى، الذى كان سببا رئيسيا فى تلك الهزيمة، حيث أراد الاستعمار الأمريكى . الصهيونى أن يوقف مد ثورة يوليو العربية فى الداخل، عن طريق وقف التنمية، وفى الخارج عن طريق وئد مشروع الوحدة، وقطع مساندة حركات التحرير .. إلخ.

كل ذلك لا يعنى أنه ليس هناك تقصير على المستوى الذاتى داخل دولة عبد الناصر، فها هى القوات المسلحة تصبح دولة داخل الدولة دون رادع أو رقيب، وها هى أخطاء المشير عامر تتكرر أكثر من مرة، منذ الانفصال، ولا رادع ولا رقيب، حتى جاءت النكسة فى عام 1967، على الرغم من تفهمنا . بل إيماننا . بأنها مجرد جولة فى الصراع، طالما بقيت إرادة المقاومة.

⁴⁰ - البرنامج السياسى لحزب الكرامة العربية، 2004.

وظل التفاعل مع الأحداث، سواء دولية أو قومية أو إقليمية أو محلية هو المساهم الأكبر فى تفكير تلك المدرسة الحديثة، حتى إن الجزء الأكبر من تلك المدرسة اختار أن يتقدم بحزب "الكرامة" معلنا عن مشروعه فى اختيار الناصرية كمشروع وطنى جامع، من خلال الحفاظ على النسق الأيديولوجية المغلقة.

وأخيرا: دور هائم يبحث عن بطل:

وأخيرا، فهناك دور هائم يبحث عن بطل داخل الحركة الناصرية، وبلا شك البطل فى هذه المرحلة لن يكون بابا للحركة الناصرية، ولا قائد ملهم، ولا جماعة مخلصه تأخذ على عاتقها أحداث ليلة الانقلاب، إنما البطل فى تلك المرحلة لابد أن يتجسد فى حركة ناصرية ذات بصيرة تاريخية نافذة ممتلكة نسفا فكريا يرشدها فى العمل، ويبدعها عن التجربة والخطأ.

كما أنها يجب أن تكون قادرة على إبداعات جديدة، تتسق مع المهمة، وهى مهمة إشراك الجماهير فى التغيير القادم، ولهذا يمكن أن يكتب له النجاح فى التواصل مع الجماهير، بإشراكها فى المهام المختلفة لعملية التغيير، أى أن تكون فى قلب المسألة الكبرى المتمثلة فى الدفاع عن مصالحها فى التغيير والتطور.

وقد شاركت الحركة الناصرية الحديثة، ومن خلال تلك الرؤية وذلك الفهم، فى كل محاولات بناء الحزب الناصرى على أرض مصر العربية، كما أنها ناضلت من أجل تثبيت تلك الرؤية داخل صفوف الحركة، حتى إننا نستطيع أن نؤكد الآن أن الأكثرية فى داخل الحركة الناصرية، أصبحت قضية الديمقراطية وتداول السلطة وحق التنظيم السياسى والنقابى وحرية تداول المعلومات وحرية إصدار الصحف... إلخ بالنسبة لها من الثوابت داخل النسق الفكرى للناصرية، كما أن نضال الحركة بشأن قضية الديمقراطية أصبح مؤكدا لدى الحركة الوطنية المصرية والشارع المصرى.

"الديمقراطية السياسية التى تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان وحياته.. مع إيماننا العميق بأن الديمقراطية، السياسية ليست بديلا عن الديمقراطية الاجتماعية . التى حققت ثورة 23 يوليو إنجازات هائلة من أجل توفير متطلباتها . ولا يمكن أن تقوم على حسابها"⁴¹.

⁴¹ -البرنامج الانتخابى العام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى 1995م.

ويتناول حزب "الكرامة" العربية قضية الديمقراطية فى تفاصيل كثيرة، إلا أنه يجملها فى "لا نهضة لنا بدون الديمقراطية كلها للشعب، فالديمقراطية صمام أمان ضد انتكاسات النهضة الدورية والديمقراطية مدرسة الشعوب، والديمقراطية تقدم الاختيارات والبدائل كلها للناس وتطور مقدرتهم على المعرفة وإدارك الحقائق، ولا ديمقراطية حقيقية بدون ضمان الحقوق التامة فى التعدد السياسى والفكرى والنقابى والأهلى، ولا ديمقراطية حقيقية بدون ضمان تداول للسلطة بجميع مستوياتها عبر صناديق الانتخاب المباشر الحر والنزيه، ولا ديمقراطية حقيقية دون فصل وتوازن بين قوى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا ديمقراطية حقيقية بدون تأكيد حقوق الإنسان وحياته السياسيه والاجتماعية والاقتصادية والدينية كافة، ولا ديمقراطية حقيقية تفصل السياسة عن المجتمع، فحرية تذكرة الانتخابات مرتبطة بحرية رغيف الخبز، وحرية الكلمة والتعبير هى أم الحريات، ولا حرية للكلمة بدون تحرير وسائل الإعلام جميعها من وصاية السلطات، وضمان حرية تدفق المعلومات التى تمكن المواطن من إبداء الرأى والمشاركة فى صناعة القرار، وحيات الحركة الجماهيرية أكبر ضمان ضد انتكاسات الديمقراطية"⁴².

المناقشات

• السيد يسين (رئيس الجلسة):

أريد أن أشكر الأستاذ عبد الغفار شكر على ورقة المتميزة. وهي ورقة تتسم بأنها موثقة توثيقاً جيداً، وتتيح الفرصة لمناقشات مثمرة، وكنت أتمنى أن تكون هناك أوراق عن الاتجاه الليبرالي والاتجاه الإسلامى بنفس الدرجة من التوثيق والقدرة على النقد الذاتى. أنا أعتقد أن مثل هذه النوع من الدراسات نستطيع ان نبني

⁴² - البرنامج السياسى لحزب الكرامة العربية 2004

عليه وفتح آفاقاً للمستقبل. فهذه مسألة بالغة الأهمية؛ لأن جزء أساسي من سلبيات الممارسات العربية يتمثل في غياب النقد الذاتي، سواءً على مستوى الأحزاب، أو على مستوى المثقفين، أو على مستوى القادة. وهذه مسألة أساسية. لذلك أقول النقد الذاتي ليس فضيلة عربية، ولكنها فضيلة غربية. وأحد أسباب التقدم في المجتمعات الغربية ممارسة النقد الذاتي.

كما أشكر الأستاذ أمين إسكندر على هذه الورقة الهامة التي مارست أيضاً مسألة النقد الذاتي، وبيدوا أننا سندخل مرحلة جديدة في موضوع أهمية ممارسة التيارات السياسية المصرية بكافة أطرافها للنقد الذاتي بأمانة وبجسارة فكرية. وأنا أدعو الأستاذ أمين إسكندر أن يعيد كتابة الورقة ويوثقها؛ لتصبح وثيقة قابلة للمناقشة.

بالطبع موضوع تداول السلطة داخل الأحزاب المصرية مشكلة؛ لأنها تتعارض مع النظرية الذهنية في ديمومة الكراسي، فهل رئيس الحزب سيقبل أن يتحى. السيد العقيد اجتهد وقال: الديمقراطية معناها ديمومة الكراسي، وبالتالي لدينا مشكلة هنا في مسألة تبادل السلطة داخل الأحزاب.

● محمد السعيد إدريس

أود أن أضيف بعض الخواطر السريعة على ورقة أمين إسكندر وبالذات فيما يتعلق بحرص الناصريين المبكر على مراجعة تجربة الحكم الناصري بل إن هذه المراجعة تجاوزت تجربة الحكم الناصرية بما لها وما عليها إلى مراجعة الأسس الفكرية للناصرية. هذه المراجعة كانت فردية وكانت جماعية لدرجة يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة هاجس أقلق الناصريين وسيطر عليهم في محاولة منهم لامتلاك عناصر النجاح في تجربتهم الجديدة بعد انتهاء عهد حكم عبد الناصر على يد عهد أنور السادات.

يمكنني هنا أن أشير إلى تجربة خاصة قمت بها على المستوى الفردي لتقييم الفكر الناصري وتجربة الحكم الناصرية معاً ونشرتها تحت عنوان "المقومات الاجتماعية للأيديولوجية الناصرية" في عدد شهير من مجلة "قضايا عربية" التي كان يرأس تحريرها الدكتور أنيس صايغ في أكتوبر 1980 بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة الزعيم جمال عبد الناصر، هذا العدد كان عنوانه "عبد الناصر وما بعد" كان في مجمله مراجعة للفكر وللتجربة وإعادة قراءة جديدة لجمال عبد الناصر.

كانت دراسة "المقومات الاجتماعية للأيديولوجية الناصرية" نقداً قوياً للفكر وللتجربة الناصرية من داخلها، نقد من أجل البناء استهدف البحث عن مراكز القوة للنهوض بها، والبحث قبل ذلك عن نقاط الضعف لتجاوزها في تجربة جديدة للناصرية من خارج السلطة.

أُتصور أن الكثير من الناصريين قاموا بمثل هذه المراجعات على المستوى الفردي، ولعل هذا ما دفع جماعة منهم إلى تنظيم "ورشة عمل مهمة" لتقديم نقد وقرءاء ناصرية جماعية لعلاقة عهد عبد الناصر بالقوى السياسية المصرية المختلفة. هذه الورشة تمت في نهاية عقد الثمانينيات وأعد لها عدد من شباب الناصريين في ذلك الوقت وشارك فيها كل من عصام الإسلامبولي وعبد الله السناوى ومحمد شومان ومحمد السعيد إدريس ومحمد حماد، وغيرهم ممن قدموا أوراقاً بحثية ناقشت العلاقة بين النظام الناصري والأحزاب والقوى والتيارات السياسية المصرية.

أنا شخصياً قدمت ورقة علاقة النظام الناصري بحزب الوفد، وخرجت بها باستنتاجات مهمة من أهمها أن مسئولية الأزمة في العلاقة كانت مشتركة، وأستطيع أن أقول أن أغلب الأوراق حملت النظام الناصري الجانب الأكبر من مسئولية أزمة العلاقات، وأجمعت كل الأوراق على أن تلك الأزمات التي أصابت علاقة النظام الناصري بالقوى والتيارات السياسية المصرية كانت لها مردودات سلبية على مستوى المصلحة الوطنية العامة وبالذات فيما يتعلق بتجربة التطور الديمقراطي في مصر.

أُتصور أن القوى السياسية الأخرى لم تقم بهذا الدور النقدي، لم تقم بمراجعة مماثلة، لا الوفديين ولا الإخوان المسلمين قاموا بذلك، ربما تكون الحركة الشيوعية هي صاحبة الدور الأهم في مثل هذه المراجعات، وأن رموزاً فيها قاموا بهذه المراجعات في عهد عبد الناصر وتقدموا الصفوف في هذا العهد وكانوا شركاء حقيقيين في التجربة ابتداءً من أوائل الستينيات.

أُتصور أننا مازلنا في حاجة إلى مزيد من هذه المراجعات ومن هذه الرؤى النقدية لسبب أساسى هو أن هناك قناعة أخذت تترسخ تدريجياً لدى أغلب القوى السياسية المصرية وهي أنه في ظل الأزمة الوطنية الراهنة وأقصد بالتحديد أزمة مستقبل الحكم في مصر، ليس في مقدور أى فصيل وطنى منفرد أن يحقق التغيير المطلوب، وأن هذا التغيير بات في حاجة إلى وفاق وطنى فكري وحركى تشارك فيه كل القوى الوطنية لقيادة تيار وطنى جماعى يقود التغيير.

إن من يراجع المراحل الفصلية في تاريخ الحركة الوطنية سيجد أن الوفاق الوطنى كان هو الغالب، الشعب المصرى أكثر ميلاً إلى الوفاق الوطنى وإلى العمل الشعبى الجماعى، ثورة عرابى أكدت ذلك، ثورة 1919 أكدت أيضاً، ثورة 23 يوليو 1952 لم تتحول من حركة جيش إلى ثورة إلا بعد أن احتضنها الشعب المصرى وارتبط بها، بل إن تاريخ حزب الوفد نفسه هو تاريخ للحركة الوطنية المصرية التى ارتبطت به منذ نشأته واتخذته قيادة وطنية من أجل الاستقلال والدستور

إن الوضع السلبي الراهن للأحزاب المصرية من ناحية والدور المتنامي للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وأخواتها من حركات التغيير هي بمثابة إرهابات لوفاق وطنى أراه حتمياً لنجاح الحركة الوطنية المصرية فى مهمة تحقيق التغيير الديمقراطى المطلوب.

● أحمد بهاء الدين شعبان:

الحقيقة أنا أشكر الأستاذين الجليلين على الورقتين القيمتين. ولي تعقيبين على كلام الأستاذ عبد الغفار شكر، وباعتبار أنني منتمٍ لهذا التيار الذي تحدث عنه الأستاذ عبد الغفار فسوف أركز على الإشارتين التاليتين:

الإشارة الأولى: أنه حتى هذه اللحظة لم يتجاوز نقد الحركة اليسارية محيط النقد النظري، ولم يتحول حسب اعتقادي هذا النقد النظري إلى حيز الممارسة العملية الذي يوجد على أرض الواقع، هذه النوعية الأخيرة من النقد هي التي تجعلنا أكثر اقترباً من الجماهير، وأكثر اقترباً من القوى السياسية الأخرى، وهذا ما يؤكد أهمية المراجعات التي أشار إليها الأستاذ عبد الغفار شكر.

على المستوى النظري هذه المراجعات قائمة، وهناك كتابات كثيرة تشير إلى هذا السياق. ولكن المشكلة الأساسية في اعتقادي وهي مشكلة لا تتعلق فقط بالاتجاه اليساري، وإنما أيضاً بالنسبة لكثير من الاتجاهات السياسية الأخرى- أن نطاق النقد لم يتعدَّ حتى هذه اللحظة نطاق الكتابة أو النقد النظري، ولم يخرج إلى حيز الممارسة العملية بحيز يؤثر في الواقع تأثيراً إيجابياً حقيقياً، وهو ما رأيناه على سبيل المثال حادثاً في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، حيث استفادت الحركة اليسارية من إخفاقات الستينيات والسبعينيات، وطورت مواقفها واستطاعت -عبر عملية مركبة من النقل والعمل والحركة وإعادة النقل- أن تطور علاقة جدية بشعوب القارة اللاتينية، وأن تصل إلى السلطة عبر آليات الاختيار الديمقراطي في العديد من المواقع كما نعرف جميعاً.

الإشارة الثانية: أنني كنت أتمنى من هذه الورقة القيمة للأستاذ عبد الغفار أن تشير إلى قضية المركزية الديمقراطية، باعتبار أن قضية الديمقراطية ليست فقط قضية علاقة المنظمات أو التجمعات اليسارية بالخارج، وإنما أيضاً هي عملية لها وطن في البناء الداخلي لحركة الأحزاب والمنظمات اليسارية. كل الذين اقتربوا من التنظيمات والأحزاب اليسارية لاحظوا أن هناك مشكلة حقيقية في قضية الديمقراطية الداخلية. هناك انتهاك صارخ لفكرة الديمقراطية، وانتصار واضح جداً لقسم المركزية على هذه العلاقة التي كان يجب أن تكون جدلية مركبة بين مستوى الديمقراطية ومستوى المركزية. فتحولت الحقيقة في مسار

التجربة سواءً في دول الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشيوعية وحتى في المنظمات الشيوعية العربية والمصرية إلى قدر هائل من المركزية، وتضائل لحجم القسم الديمقراطي في هذه المعادلة، وانتهى الأمر إلى صياغة مؤسسات هي في النهاية مؤسسات ديمقراطية سهل ضربها وتصفيتها؛ لعجزها عن التواصل مع الناس وخلق تجربة ديمقراطية حقيقية.

هذا تعليقي على الورقة. يبقى أن أشير إلى كلمة عابرة ربما قالها السفير ناجي الغطيفي في معرض حديثه عن حزب الغد، وهو اتهام بعض المنشقين في حزب الغد الذين لهم علاقة بالسلطة بحركة كفاية بأنها حركة مشبوهة وممولة من الخارج. أنا أعلم أن أغلب من يجلسون هنا هم إما على علاقة بحركة كفاية أو زملاء أو أصدقاء لها، ويدركون جيداً أن هذا الموضوع غير صحيح بالمرّة، لكن خشية أن يلتبس الأمر، فأنا سأشير بشكل مركز جداً إلى أن الهدف الأساسي من تكوين حركة كفاية هو حشد إجماع الجماهير المصرية حول رؤية معادية للإمبريالية والصهيونية. وبالتالي من حيث المبدأ فإن كفاية هي حركة وطنية معادية للتدخل الأجنبي وللإستعمار الأمريكي والصهيوني.

النقطة الثانية بالطبع تتعلق بما تلجأ إليه أجهزة الأمن -كما هو عهدنا دائماً- من اتهام كل معارضيه بأنهم عملاء ويتقاضون مبالغ من الخارج، والحقيقة أن أكبر من يلقي تمويلاً من الخارج هو الدولة نفسها، ومع هذا حينما نشرت جريدة الأهرام خبراً أو حديثاً صحيفياً للسيد الرئيس قال فيه أن حركة كفاية تنظم مظاهرات مدفوعة الأجر، رددنا بقوة وطالبنا بأن يثبت ذلك وأعلنا أننا سوف نقاضي رئيس الجمهورية إذا لم يتراجع عن هذا الموقف، وبالفعل في اليوم التالي، اعتذرت جريدة الأهرام وقالت أن الخطأ خطؤها وأن الرئيس لم يقل هذا الكلام.

وأنا أشير في هذا السياق إلى حديث أجري مع الأستاذ مكرم محمد أحمد، وسئل سؤالاً مباشراً حول تمويل حركة كفاية من الخارج، فقال أن هذا الكلام غير صحيح، وهذا الكلام يمس شرف الناس، ولا يجب أن نقر بذلك.

أريد أن أقول أنه في النهاية أن حركة كفاية هي حركة مكشوفة وشفافة، ونحن نعلن دائماً في كل مؤتمراتنا عن مصادر تمويلنا، وهي كلها من التبرعات، ولحسن الحظ حتى هذه اللحظة لم نحتاج إلى مبالغ كبيرة تستحق أن نمد أيدينا لهذا الطرف أو ذاك. شكراً.

● فريدة النقاش:

شكراً للباحثين، أنا لم أقرأ ورقة أمين إسكندر، ولهذا سوف أقدم مداخلة فقط على ورقة الأستاذ عبد الغفار شكر.

أول نقطة أريد قولها هي أنني أفضل أن ندافع عن الديمقراطية لذاتها كأداة وهدف في نفس الوقت؛ لأن فكرة التمازج بين التنمية والديمقراطية، أو القول بأن فشل التنمية قد تم لافتقادها للديمقراطية ليس صحيحًا دائمًا. فنحن نشاهد هذا النمو الهائل في الصين والذي لا يرتبط بالديمقراطية كما نعرفها، ولا أظن أنه يرتبط بأية ديمقراطية. كذلك كانت تجربة النور الآسيوية تجربة نمو كبير دون أطر ديمقراطية.

النقطة الثانية خاصة بالديمقراطية البرجوازية التي قالت الورقة وحددت أنها تطورت عبر النضال الطويل للطبقة العاملة والكادحين. أريد أن أقول أنها أيضًا فتحت الباب لقيام دولة الرفاهية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا.

النقطة الثالثة خاصة بموقف اليسار المصري -أو الماركسيين تحديدًا- من القمع في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. أظن أن التعميم الذي ورد في ورقة الأستاذ عبد الغفار ليس صحيحًا، وأنا أسفة أنني سأستشهد بنفسي، أذكر أنني مبكرًا جدًا سنة 1974 نشرت دراسة مطولة في مجلة الطليعة عن الكاتب السوفييتي المنشق ألكسندر سولجينيتس عرضت فيها لكل أعماله، وهي أعمال تتضمن فضًا كاسحًا للقمع في الاتحاد السوفييتي، ولم أعرض فقط لأعماله، وإنما أدنت إسقاط الجنسية الروسية عنه وموقف اتحاد الكتاب الروس من قضيته، وكانت مقالة في النهاية متشائمة جدًا، واعتبرت أن ما حدث مؤشر خطير جدًا.

النقطة الرابعة خاصة بالنموذج، الأستاذ عبد الغفار يقول أن الاشتراكيين المصريين أو اليسار المصري اكتفى بنقد الممارسات، ولم يقدم نموذجًا. ما هو النموذج الذي ستتهض عليه الاشتراكية الجديدة؟ في ظني أن الاشتراكية الجديدة هي عملية موضوعية متحولة، وليس لها نموذج مسبق، وبكفي أننا سوف ننتقد أو انتقدنا انتقادًا شاملاً كل النماذج السابقة ونبني على ما كان إيجابيا فيها.

كذلك نحن نتفق جميعًا أن الاشتراكية سوف تمر بمرحلة انتقالية طويلة، ولذلك النقطة التي أخذها الأستاذ عبد الغفار شكر على اليسار أنه لم يبلور النموذج، وفي ظني أنها تحسب للياسر ولا تحسب عليه. فنحن لن نقيم اشتراكية على "الباترون"، الاشتراكية هي ابداع جماهيري مستمر وخلاق بصفة دائمة تصنع نموذجها في سياق العملية التاريخية طويلة المدى. شكرًا جزيلاً.

● السيد يسين:

أعتقد أن الملاحظة الأخيرة التي أثارها الأستاذة فريدة النقاش مهمة جدًا، تلك الملاحظة المتعلقة بموضوع النموذج، وهذا يستدعي من ذاكرتي كتابًا كتبه أستاذ أمريكي ماركسي اسمه أريسون، الكتاب اسمه (After Marxism)، وهو يقدم لنفسه من خلاله نقدًا ذاتيًا لتجربته، ويقول لم تسقط الماركسية، إنما سقط مشروعها الراديكالي لتغيير العالم، والمهمة الآن كيفية بناء مشروع راديكالي جديد لتغيير العالم. أعتقد هذه النقطة تحتاج إلى تأمل.

إنما من الناحية الأخرى أعتقد لم تكن هناك جسارة فكرية لمناقشة بعض الأسس الفكرية للماركسية، فعلى الرغم من وجود نقد لبعض الممارسات، ولكن لم تكن هناك محاولات جسورة لعمل نوع من النقد النظري لبعض أسس النظرية الماركسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالنظرية الخاصة بطبيعة الإنسانية. هل هذه كانت نظرية مثالية؟ أم ان المسألة تحتاج إلى تأمل ومناقشة.

•تهانى الجبالى

شكراً سيادة الرئيس، وفي البداية اسمحو لى أن أتوجه بالشكر العميق للأخ العزيز الدكتور محمد السيد سعيد، والدكتور على خليفة الكواري اللذين أتاحا لى فرصة الحضور فى هذا الجمع الكبير.. والمشاركة في هذا الحديث العاقل الذى يبحث عن مخرج لازمة الوطن، ربما سألتنى كثير من أصدقائى المشاركين لماذا أنت هنا؟؟ لان المستغرب فعلاً هو وجود "قاص" فى دائرة تتحدث أو تصنع السياسة.. لكن هذا المنطق غير دقيق لأن حيدة القاضى وعدم جواز اشتغاله بالسياسة- لم يكن يعنى أبداً أن ينعزل عن الشأن العام، أو يمتنع عليه التفكير فى الشأن العام بل أن هذا الاهتمام بالشأن العام هو حق أصيل له "كمواطن" واعتقد أن "حق المواطنة" هو حق لا يقبل التنازل عنه لصالح أى منصب.

هذا ما اعتقده.. وأيضاً يعززه موقع القاضى الدستورى الذى اشغله؟؟؟ فحاجة القاضى الدستورى للتفكير فى الشأن العام تأتى من خلال أنه "قاص رؤية".. لأن قضاؤه "يهيمن" على سلطات المجتمع وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك فلا يجوز له أن يغيب عن متابعة آفاق الحوار فى مجتمعه، وفهم حقيقة المصالح التى يحاول من خلال دوره المحايد إحداث "توازن دستورى" فى تطبيقها سواء كحقوق أو واجبات على ارض الواقع، ومن هذا المنطلق فأنا اعتقد أن وجودى فى هذا المكان هو وجود طبيعى، ومشاركتى معكم فى التفكير هى حق طبيعى أيضاً، بل واجب...

نأتى إلى التعقيب الذى أود عرضه فى عجالة.. لأربط بين الأطر العامة التى عرضت فى الجلسة السابقة بالأمس، والتى فتحت آفاق واسعة للحديث حول مستقبل الديمقراطية فى مصر.. تقريباً فى كل المحاور التى يمكن أن نتشارك فيها بالحوار، وبين ما استمعت إليه فى هذه الجلسة التى اعتقد أنها وما سيتلوها من جلسات تحاول استشراف آفاق رؤية التيارات السياسية الرئيسية فى المجتمع المصرى.

والحقيقة.. إننى بعد أن استمعت للأخ العزيز الأستاذ أمين اسكندر والأستاذ عبد الغفار شكر.. شعرت بخشية شديدة من أن يتحول هذا اللقاء فقط للتعبير عن النقد الذاتى للتيارات فى تجاربهم الماضية وما حدث من ممارسات فعلية لها على أرض الواقع فى تجارب حكم، أو تتحول لتبرير وتذكية منهجها دون الربط

مع المتغيرات وأسس المستقبل فى مصر - أقول أخشى لأن تجارب الحكم وممارسات الدولة قد لا تكون وحدها كافية للتقييم بعيداً عن التوجهات والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للنموذج الذى يتبناه أى تيار، وعلى سبيل المثال إن إدانة أو التبرأ من ممارسات قمعية أو تجارب حكم قد لا يستثنى منها أحد وسيكون على التيار الناصرى إدانة القيود على بعض الحقوق المدنية والسياسية أو قمع حريات، لكنه بالضرورة لن يتبرأ من توجهاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد يكون مطلوب من التيار الماركسى أن نحمله بمساوى الحكم فى دول العالم التى حكمتها تيارات ماركسية أن نتنبه لأهمية تحديد دوره التاريخى وخياراته فى مصر وأهميتها، كذلك التيار الإسلامى قد نحمله بتجارب "فاشية وفاشلة" حكمت باسم هذا المنظور فى دول وفى مراحل تاريخية سابقة، دون أن نستمتع لتوجهاته فى هذه المرحلة وفى مصر تحديداً وخياراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتيار الليبرالى... هل سنحاكمه على الآثار المترتبة على النظم الرأسمالية وعسكرة العالم وفرض العولمة المتوحشة أم سنترك له تقدير توجهاته على ضوء ظروف اجتماعية مغايرة؟

اعتقد أن منهج الخط بين التجارب الماضية فى الحكم وبين التوجهات التى يتبناها كل تيار فى إطار اختياراته الاجتماعية والسياسية والثقافية هى أمر صعب لكن مطلوب تداركه.. لأن من وجهة نظرى الأهم فى هذه المرحلة أن نبحث عن برنامج حد ادنى نتفق عليه ونحن نبحث عن مستقبل الديمقراطية معاً.. لأنه مطلوب قاسم مشترك ندافع عنه، ولأننى أتصور أن الاتفاق على أى توجهات مشتركة سنسير فيها معاً هو ما يهم "المواطن العادى" لأننا نحن النخبة المثقفة أو النخبة السياسية لابد أن ندرك أن هذا المواطن العادى بهومومه وطموحاته وأزمته المركبة هو نجم هذه المرحلة من الفعل الديمقراطى - حيث التجارب المحيطة بنا فى العالم تؤكد أنه وحده القادر على صناعة المصير.. وللأسف فإن الاستخدام السياسى للجماهير "أمريكياً" فى إطار الهيمنة على العالم أصبح يسبق التيارات السياسية الوطنية وقد يسخرها لخدمة أغراضه - برغم أن هذا الدرس قائم منذ الثورة الإسلامية فى إيران إلا أن أعدائنا استفادوا منه قبل أن يستفيد منه الأصدقاء.. لأن تحريك المواطن العادى وقدرته على إحداث تغيير فى أوضاع اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى توجهات فكرية أمر لم يحظى بدراسة عربية مستفيضة، ولم يحظى بالاهتمام الواجب الذى يستدعى الغائب الحاضر والذى يعتبر مناط الحراك السياسى الذى يمكن أن يحدث تغيير أو إصلاح.

أقول هذا لأننى اشعر بان أية محاولة للحديث عن الديمقراطية هى لتكريس حقوق أساسية ومعالجة تشوهات الماضى، ومع اعتبار أن العملية الانتخابية هى آخر المشوار لأن الديمقراطية هى "حالة اجتماعية

شاملة" تتوج بالانتخابات الحرة النزيهة.. والسؤال (هل هناك حالة ديمقراطية فى مجتمعنا؟) هو سؤال جوهرى لأنه يعالج الجذور.. أيضا هو تحدى حقيقى لأى تيار يبحث عن مستقبل الديمقراطية فى هذا البلد- ونحن لسنا بمعزل عن تجارب بشرية محيطه بنا سواء فى أمريكا اللاتينية مثلما قال الأستاذ بهاء شعبان، أو فى بعض دول العالم الأخرى مثل ماليزيا وغيرها التى تحاول الخروج من اسر الهيمنة وفرض نموذجها السياسى والاقتصادى على الدول صاحبة المصالح، وهناك إبداعات فى تغيير منهج العمل السياسى فى دول مناطق متعددة نحن لم ندرسها بإمعان.. وبداخلى اشعر بحاجة "إبداع مصرى" نحن مازالت تجربتنا إلى حد كبير بحاجة إلى وضع النقاط على الحروف لاقتناع الناس بالتوجهات وأهميتها على المستوى السياسى وعلى المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الثقافى- وهذا هو المحك لإمكانية أن يلتقى الفرقاء أو يفترقوا، ويسبق فكرة الجبهة بشكلها السياسى أو نزول الانتخابات معاً.. الأهم أن يكون هناك جبهة حقيقة لاختيارات اجتماعية واضحة، لأن الغياب هو عن مراكز صنع القرار، ولعل انتخابات مجلس الشعب الأخيرة قد حققت تواجد للتيار الإسلامى وشهدت غياب التيار اليسارى بأجنحته وكذلك بعض القوى الليبرالية.. إلا أن الغائب فعلاً فى هذه المرحلة هو وضوح وتكوين برنامج اجتماعى وسياسى لهذه القوى تسعى به ليس فقط لتكوين جبهة سياسية بقدر ما هو استعادة الثقة والعلاقة الفعلية بينها وبين جماهيرها التى تقف بعيدا حتى الآن.. لأنها إذا اختارت أو قررت أن تتوجه إلى إعادة تأصيل علاقتها السياسية بجماهيرها فهى بحاجة إلى إعادة النظر فى الوسائل والأساليب للحركة ولدفع الثمن غالباً قبل أن نصل "للحالة الديمقراطية" التى تسترد فيها هذه التيارات دورها كشريك فى معادلة سياسية مستقبلية فى هذا البلد..

وهذا لا يعنى إننى لست مع المواقف السياسية التى يمكن أن تدفع بخطوة إلى الأمام، والاشتباك مع القوى الأخرى للسعى لتحسين البيئة السياسية فى إطار فئوى أو اجتماعى معين، لكن يبقى الاشتباك الأهم وخاصة فى إطار القوى اليسارية التى تتبنى منظوراً "اشتراكياً ديمقراطياً" للتنمية أنها برغم الوضوح الفكرى لم تصل للحظة الوفاق حول "التوجهات المفصلية" وتعيش "أزمة حركة" حقيقية فى المجتمع المصرى لا يختلف عليها احد فى هذه التيارات، وربما يكون استدعاء الغائب الحاضر هو المعادلة الصعبة التى يواجهها التيارين الرئيسيين الناصرى واليسارى والمحدد لحوارهما هذه الجلسة وهو استدعاء يحقق توازن هام اجتماعى واقتصادى وسياسى.

• السيد يسين:

في مجال النقد الذاتي لا يجوز التفرقة بين نقد الممارسات ونقد التوجهات الفكرية. النقد الذاتي الحقيقي فيه نقد للتوجهات والممارسة معًا. وأعتقد أن هناك تواجد للنقد الذاتي في الحركات السياسية العربية، ربما أشير إلى كتاب عالم السياسة الكويتي المعروف عبد الله النفيسي الذي ظهر منذ سنوات، وهو كتاب "الحركة الإسلامية.. أوراق في النقد الذاتي"، وشارك في تحريره بعض من أبرز زعماء الحركات الإسلامية مثل راشد الغنوشي وحسن الترابي، وهذه مسألة مهمة. أيضًا كريم مروة أخرج في لبنان كتاب "حوارات في النقد الذاتي الماركسي"، وأخرج كتابًا آخر من فترة وجيزة. وأعتقد أن التيار القومي مارس نقده الذاتي قبل ذلك. وأعتقد أن مسألة النقد الذاتي هذه مسألة مهمة، ليس بغرض التبرؤ من ممارسات سابقة، ولكن بغرض التشخيص الدقيق وإعطائه التكييف الحقيقي: لماذا حدثت؟ أعتقد أن هذه صحوه جيدة، ويمكن أن تكون بداية نهضة حقيقية في الفكر السياسي العربي المعاصر.

• حسن نافعة:

أريد أن أعقب على قضية واحدة من القضايا المثارة، وهي قضية النموذج، وأعتقد أنها مسألة في غاية الأهمية؛ لأنني أعتقد أنه يجب أن نفرق بين التيارات الفكرية وبين الأطر السياسية أو أشكال النظم السياسية التي أنتجتها هذه التيارات الفكرية. ولا أعتقد أن هناك نماذج في أي منهما.. لا توجد نماذج في التيارات الفكرية بحيث يمكن أن نقول أن هناك نموذجًا أو قالبًا ليبراليًا يمكن تحديد معالمه بدقة شديدة، أو نموذجًا يساريًا أو ماركسيًا يمكن تحديد معالمه بدقة شديدة. وهكذا. نفس الشيء بالنسبة للقوالب السياسية أو الأطر السياسية التي اتبعتها هذه الأفكار.

وفي كل نموذج -إذا افترضنا أن هناك نموذجًا- كان المفكر يطرح أطروحته وكان باستمرار يأتي بعده من يبتكر ويضيف إلى آخره، فهي حركة مستمرة لم تتوقف قط على الصعيد الفكري. إنما النماذج السياسية أو القوالب السياسية أو الصيغ السياسية المشتقة من هذه الأفكار هي التي تأخذ صفة الجمود النسبي؛ لأنها تتأطر في نظم دولة تستمر وتعيد إنتاج نفسها إلى أن تسقط أو تتهاوى أو تتغير إلى آخره.

وأنا أذكر على سبيل المثال أنه عندما ذهبت للدراسة في باريس كان هناك صراعًا فكريًا هائلًا جدًا داخل اليسار الفرنسي، وكان روجيه جارودي من الحزب الشيوعي الفرنسي قد كتب عدة كتب من ضمنها [ماركسية القرن العشرين]، وأنا أذكر أن هذه الأفكار جذبتني لدرجة أنني أعددت أطروحة الماجستير عن نفس الموضوع والشيء الغريب جدًا أنه في عام 1971 و1972، كان روجيه جارودي في ذلك الوقت يتحدث عن تأثير المعلومات أو الإنفورماتيك على الفكر اليساري، ووصل إلى حد انتقاد بعض الإصلاحات

الفكرية و انتقاد نظرية القيمة نفسها عند ماركس، وقال: إن نظرية القيمة بها مشكلات كثيرة؛ لأن التقدم العلمي والتكنولوجيا يعيد تعريف من هو البروليتاري وما هي الطبقة المتوسطة، وبالتالي ما هي فائض القيمة إلى آخره.

أنا أريد أن أخلص إلى شيء وهو أن الأفكار كانت دائماً في عملية صيرورة. وحتى لو أن هناك نموذجاً ليبرالياً، لكن الفكر الليبرالي أنتج نظاماً سياسية مختلفة جداً. فالنظام الأمريكي الذي نسميه في الشكل نظاماً رئاسياً، علينا أن نسأل: لماذا أخرج المجتمع الأمريكي حزبين فقط يتداولان السلطة؟ وعندما ننظر إلى النظم الأخرى، نفس الشكل: أيضاً لماذا أخرجت إنجلترا هذا النظام البرلماني المستقر؟ ولماذا أخرجت فرنسا تجربتها بعد ديجول سنة 1958، وكيف خرج مزيج من النظام الرئاسي والبرلماني؟

وهذا يوصلنا إلى مسألة: هل نحن -نحن نتحاور اليوم عندما نأتي لنعمل نقداً ذاتياً- هل المطلوب أننا نغير الأفكار حتى نصل إلى فكر واحد؟ أم نتفق على قواعد جديدة لممارسة اللعبة السياسية؟ وحتى فكرة أن نتفق على برنامج سياسي، أنا أعتقد أن هذه فكرة ليست واقعية، فليس المطلوب الاتفاق على برنامج سياسي، كل فصيل سياسي يطرح برنامجه؛ لأن برنامجه به أبعاد اجتماعية وأبعاد ثقافية.. وله كل الحق في أن يطرح برنامجه الخاص.

لكن عليه أن يرى كيف يقيم الجسور مع الآخرين، بحيث تصل إلى ضمانه أن من يأتي إلى السلطة لن ينقلب على الآخرين. نحن لا نريد هذه المسائل الانقلابية... بمعنى أن يتلاشى الخوف مثلاً أن وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم معناه أنها ستعيد تشكيل المجتمع على طريقتها، ووفق ما تريد ثم تضرب بالآخرين عرض الحائط.. هذا المثال لا ينطبق على الإخوان فقط وإنما على القوميين أيضاً أو أي فكر لا يؤمن حقيقةً بالتعددية.

وهذا سوف يقتضي منا الاتفاق أساساً على دستور جديد... على طريقة أو على شكل لإدارة قواعد اللعبة السياسية. إذا قلنا اننا سنحتكم إلى الناقد، ويصبح الناقد هو في النهاية الحكم، هنا علينا أن نضع إطاراً لدستور جديد يمثل الشعب ليصبح هو السيد بالفعل، وبالتالي يصبح هو الضمانة الحقيقية حتى لا يأتي تيار معين أو فصيل معين، ويصل إلى السلطة بطريق الانتخاب، ثم يحتكر هذه الطريقة وينقلب ضد الآخرين. وأعتقد أن هذا يحتاج إلى تفكير في كيفية أن نتمكن من الحيلولة دون هذا، ليس أن نحاول تغيير أفكار بعضنا البعض أو أطروحات بعضنا البعض فيما يتعلق بتصور شكل المجتمع الذي نريد تحقيقه، وإنما كيف تتعايش كل الفصائل، وكيف تتفق على إطار للعبة تقبله جماعة، وتتصاع إليه الجماعات.

● السيد يسين:

في الحقيقة الدكتور حسن نافعة يشير إلى قضية مهمة، فالنقد الذاتي ليس معناه محاولة تغيير أفكار الآخر. ولكنه نوع من الوقفة لكل تيار ينبغي أن يراجع فكره وممارساته.. لأن هناك اعتراضات على ممارسات الناصرية والممارسات الإخوانية، فلا بد أن نعرف: هل كل تيار وصل إلى لحظة تاريخية معينة لديه قدرة على ممارسة النقد الذاتي أم لا؟ ليس بغرض تغيير فكره، ولكن بغرض الاتفاق على أسس قيم الديمقراطية.

الدكتور حسن أشار لنقطة أخرى مهمة وهي مسألة الدستور، فالدستور مهم والانتخابات أيضا مهمة، ولكن ماذا عن قيم الديمقراطية؟ هل هناك اتفاق عليها أم لا؟ هذا هو المحك، لكي نستطيع ان نحكم هل ما اذا وصل تيار معين للحكم سيرفض أم لن يرفض التعددية!

لا بد من المناقشة حول التفرقة بين قيم الديمقراطية وإجراءات الديمقراطية. الانتخابات إجراءات، ماذا عن قيم الديمقراطية؟ الحوار بين كافة التيارات بما فيه النقد الذاتي أعتقد أنها مسألة أساسية.

• ناجي العطريفي:

أنا أريد أن أتحدث في ثلاث نقاط:

الأولى تتعلق بما ذكره الاستاذ احمد بهاء شعبان والمتعلق بالاتهامات التي وجهها المنشقون عن حزب الغد لحركة كفاية,, ولتوضيح حقيقة هذه الاتهامات أقول إن هذه الاتهامات وردت في عريضة دعوى في القضية التي رفعها الجناح المنشق من حزب الغد لوقف انعقاد الجمعية العمومية للحزب، ونشرت في الأهرام. واتهموا في تلك الدعوى الجناح الأصيل في الحزب بأنه يشارك في كافة الأنشطة التي تؤسسها وتنظمها قوى سياسية أخرى لها علاقات مشبوهة بالخارج وتهاجم الرموز الوطنية، في إشارة إلى تنسيق حزب الغد وحركة كفاية في المسيرات والوقفات الاحتجاجية، ولكن لطمأنة الأخوة في حركة كفاية، أقول إن هؤلاء الناس كشفوا أنفسهم في أول عدد أصدره لجريدتهم التي تحمل نفس الاسم ونفس الترويسة، حينما كان موضوع الافتتاحية عبارة عن رسالة لوم وعتاب للرئيس مبارك: لماذا لا يمنح نجله العزيز الفرصة الكافية شأنه كشأن أي شاب في مصر لأن يمارس دور السياسي، وأن يكون له نصيب في خدمة بلده، وهذا يشير طبعًا إلى مدى النفاق والرياء، وإلى الدوافع الحقيقية وراء انشقاق هذه المجموعة. والحقيقة أن ما حدث يعكس الى حد كبير الدور الذي تقوم به لجنة شؤون الاحزاب من بث الفرقة والانشقاق داخل الأحزاب، معتمدة على التدخلات الأمنية المريبة بهدف إفساد الحياة الحزبية.

النقطة الثانية: ردا على تساؤل بعض السادة الحاضرين حول الضمانات التي توفرها الليبرالية لعدم التتكر لمبادئها من جانب الليبراليين، وما ذكره الزميل الفاضل حول الانقلاب الدستوري، أود أن أشير إلى

الرفض الشعبي الذى واجه هذا الانقلاب والذى لم يمكن من دبروا للقيام به من الحفاظ على مواقعهم إلا لسنوات معدودة، واصلت الليبرالية بعدها مسيرتها. إلا أن هناك أيضا ضابطا هاما لعدم الانقلاب على المسيرة الليبرالية، وهو ما يمكن أن نسميه الوفاق المجتمعي، الذى يعلو الدستور فى مكانته والذى يجب أن نعمل على بنائه وترسيخ قيمه، وفى مقدمتها عدم تزييف إرادة الجماهير، واستقلال المؤسسات عن الأشخاص، فلا تخرج عن الأهداف التى أقيمت من أجلها. فالقوات المسلحة للدفاع عن الوطن وليس للاستيلاء على الحكم، والمنظومة الإعلامية لعرض الحقائق وتوعية الجماهير وليس الدعاية الزائفة عن منجوات وهمية، والمؤسسة التعليمية لتنمية العقول وتأهيلها للتعامل مع العصر، وليس تحويل إلى أداة لترديد أفكار بالية ومفاهيم تكرر للاستبداد بالرأى والتعصب وإهدار قيمة المساواة.

النقطة الأخيرة التى أريد التحدث فيها هي تلك المتعلقة بمسألة "مذهبة الممارسة". هناك بالطبع أيديولوجيات، هناك توجهات فكرية أساسية، وهناك تطبيقات وممارسات تنطلق من هذه الأيديولوجيات. هذه الممارسات طبعا قد تخطئ وقد تصيب، هذا لا خلاف عليه، لأنها ممارسات ويقوم بها السياسيون في العالم. فكون أن يحدث مراجعة لهذه الممارسات، فهذا أمر طبيعي جداً وأمر مقبول، على الأقل من أجل تجنب الأخطاء التي سبق الوقوع فيها. أما أن نحول هذه الممارسات إلى مذهب، فهذه قضية أخرى. صحيح أن المذهب أيضاً يحتاج لمراجعة، وقابل للمراجعة، ولكن لا بد دائماً أن نفرق بين مراجعة المذهب ومراجعة الممارسة.

• السيد يسين:

أعتقد أن الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" حل لنا المشكلة حين ابتدع مصطلح "الخطاب" (Discourse). الخطاب معناه المنطلقات والممارسة معاً. لا يوجد شيء اسمه ممارسة منفصلة عن الفكر، ولا فكر منفصل عن الممارسة. إنما هناك بعض الناس يدافعون عن نقاء الأيديولوجيات، وهم يتصورون شيئاً اسمه الجوهر النقي للنظرية.

"لويه انتوسير" عندما عمل نقداً ذاتياً لنفسه في روما، وأعلن فشل مشروعه في دليل الماركسية قال: كنا نبحث عن جوهر خالص للنظرية، واكتشفنا أنه ليس هناك جوهر خالص لأية نظرية.

مسألة الماركسية النقية لم تكن هي التي طُبِّقَت في الاتحاد السوفييتي،

كما أن هذا ليس هو الإسلام الحقيقي، أو أن هذه ليست هي الناصرية الحقيقية، كل هذا يحتاج إلى مراجعة. هل هناك نظرية نقية في ذاتها منفصلة عن الممارسة؟ هذا شيء يريد مراجعة ابستمولوجية قبل أن تكون مراجعة سياسية..

• عصام العريان:

أجد لزاماً عليّ وقد وثّق الأستاذ عبد الغفار شكر ورقته أن أشير إلى قيامي بمراجعة معظم الوثائق، فلم أجد إلا برنامجين تقريباً: البرنامج الخاص بحزب التجمع، والبرنامج الخاص بالحزب الشيوعي. فمن بين 39 إحالة.. كانت معظم الإحالات إلى أقوال لشخصيات، صحيح أنها تحتل مراكز مرموقة، وربما أكثر أهمية من الإحالات إلى البرامج. لكنها تحتاج إلى مراجعة... فهل تحولت هذه الآراء والمقولات التي قيلت في سياق ندوات أو غيرها إلى مواقف؟ فالبرنامج هو الذي يعبر عن الموقف، والوثيقة التي صدرت عن حزب ما تعبر عن موقف هذا الحزب من المسألة المطروحة. لكن لا يقلل هذا من أهمية تصريحات وأقوال شخصيات حزبية معينة... لأن هذه شخصيات فعلاً لها بصمات في تاريخ اليسار المصري وفي حاضره، وقد يكون في مستقبله.

أيضاً لفت نظري شيء مهم جداً يجمع الورتين، وهو أننا نبحث عن حلم ديمقراطي مصري يشبع الحاجة إلى الهوية والخصوصية المصرية. الورتان الاثنتان يصلان لهذه النتيجة، ما فيهما نقد لمواقف سابقة، وأيضاً يحمل نقداً في نفس الوقت للديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البرجوازية أو غيرها. وهنا أقول أن الإسلام من قديم الأزل، أو المسلمون.. بغض النظر عن الإسلام.. لا نجد عندهم مشكلة في المنهج إطلاقاً. فالإسلام نموذج صالح للتطبيق، له خلفية معرفية، يمكن أن يطبق وأن يطوع وأن يعاد إنتاجه في خلفية معرفية أخرى، طالما أن هذا النموذج صالح للتطبيق وطبق بالفعل.. سيدنا عمر نقل نظام الدواوين، نقل نظام الجند، هشام بن عبد الملك طبق نظام العملة لأول مرة، وهو نظام لم يكن يعرفه العرب، وغير ذلك من النظم والوسائل التي تستخدم في إدارة شئون المجتمعات. وأعتقد أن هذا كان سر نمو وازدهار وتقدم الحضارة العربية الإسلامية في عصورها الأولى قبل أن يصيبها ما أصاب حضارات كثيرة من انحطاط وتدهور وتأخر.

فهذه مسألة من المسائل التي أردت أن أشير إليها.... فنحن جميعاً نبحث عن ديمقراطية أو حلم ديمقراطي جديد سيكون نتيجة تحول مجتمعي، وهذا ما يمكن أن يكون محل اتفاق بين كثير من التيارات الأخرى.

نحن الآن كقوى سياسية بصدد رسم قواعد انتقال من دولة تسلطية قمعية شمولية تريد أن توهمنا بأنها تقيم نظاماً ديمقراطياً، ولكننا جميعاً على اقتناع بأنه شكلي ديكوري تجميلي... نرسم معاً قواعد الانتقال لتحول ديمقراطي. هذه مهمة القوى السياسية. القوى السياسية لا تستطيع أن تتخلى عن برامجها الخاصة ولا أفكارها ولا مبادئها ولا مرجعيتها.

صياغة المجتمع هذه مسألة طوباوية.. لا يوجد شخص يستطيع الادعاء بأنه قادر على صياغة مجتمع ما ، ولكن يمكن ان يوجد من يدعى انه قادر على التأثير في المجتمع... قادر على أن يبلور الفكرة بصورة أوضح وبالتالي ينجح في أن يصل بهذه الفكرة لعقول وقلوب الناس، فيؤمنوا ويقنعوا بها . هذه مسألة من المسائل..

يبقى هنا شرط مهم وهو في صلب أعمال هذه الندوة ويتمثل في السؤال: ما هي ضمانات ألا نقلب بعد أن نتحول ؟ هذه النقطة يجب أن نبحثها جيداً، وهذه الضمانات مطلوبة من الجميع. أنا أعتقد أن جوهر المسألة يتمثل في الرغبة في الوصول إلى السلطة أو الشبوق إلى السلطة أو وهم أن السلطة قادرة على فعل كل شيء، هذا الأمر.. السلطة في مواجهة المجتمع، والأمة في مواجهة الحكومة. لا حل لها الا باقتناع القوى السياسية والتيارات السياسية بأن الأصل هو الأمة، وأن السلطة ما هي إلا إدارة من الإدارات التي تدير شؤون المجتمع وفقاً لاقتناعات هذا المجتمع، وليس وفق رؤيتها هي الخاصة، هذا شيء يمكن أن يطمئن الجميع بأن السلطة في حد ذاتها هي محدودة وأعتقد أن التطور الإنساني والمبادئ العالمية لم تعطِ السلطات قدراً كبيراً جداً من الهيمنة التي كانت تقدر عليها في الماضي.

وهذا التطور الإنساني يمكن أن يساعدنا جميعاً في أن نطمئن لبعضنا البعض، وأن نتجه إلى الأصيل، مثلما قالت سيادة المستشار، الأصيل هو الشعب، وأن نقوي قدرة الشعب الذاتية على منع أي انقلاب على ضمانات أو قواعد الديمقراطية أو قيم الديمقراطية المتمثلة في التعددية والحريات العامة والحريات الخاصة وتداول السلطة عبر صناديق الانتخاب، والتمثيل النيابي النزيه السليم لكل الناس وحماية الأقليات، وغير ذلك من القيم المختلفة.

في تقديري أننا يجب ان نغيب انفسنا الجهد الذي يحدث في هذا الصدد. أنا أعتقد أن السنة الأخيرة أو السنتين الأخيرتين شهدتا بعض التدهور الشديد الذي أصاب بنية الحكم في مصر، شهدوا قدراً معقولاً من التوافق بين القوى السياسية المختلفة، وربما آخر ما أفرزته هذه القوى هي الجبهة الوطنية للتغيير، وفي اعتقادي أن دفع وتقوية هذه الجبهة أحد الشروط التي يمكن أن تساعد في إجراء التحول الديمقراطي، خاصة أن الجبهة قد رسمت برنامجاً من 20 نقطة للانتقال والتحول الديمقراطي، لو نفذتها وانتقت عليها، واتجهت مكونات الجبهة بعد ذلك إلى الشعب لكي تحقق آماله في حياة ديمقراطية سليمة وتحظى بشرف تمثيله، أنا أعتقد أننا يمكن أن ننجز خلال سنوات قليلة ما عجزنا عن إنجازه خلال قرن من الزمان.

● السيد يسين :

أعتقد أن عصام العريان لخص الموقف في عبارة بليغة ، إننا جميعًا مهما كانت انتماءتنا نفكر بحلم ديمقراطي. ما هي مكونات هذا الحلم؟ أنا أدعوكم للاطلاع على ندوة تاريخية عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص عام 1983 بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي". الندوة عقدت في قبرص لأن كافة العواصم العربية بما فيها القاهرة رفضت أن تتعقد الندوة فيها.

في هذه الندوة التاريخية كانت موجودة هناك كل الاتجاهات: الإسلاميين والليبراليين والماركسيين والقوميين، وكان هناك محاولة لبلورة هذا الحلم الديمقراطي. وأنا في أحد تعليقاتي على الندوة قلت: يبدو الحلم الديمقراطي يتمثل -كما ظهر من أعمال هذه الندوة- في مكونات ثلاثة: الحرية السياسية مستقاة من النموذج الليبرالي، العدالة الاجتماعية مستقاة من النموذج الاشتراكي، والأصالة الحضارية مستقاة من الاتجاهات الإسلامية. هذا خلاصة ما خرجت به من تحليل أعمال المفكرين الماركسيين والقوميين والليبراليين. وبالتالي أعتقد أن هذه مسألة مهمة.. لا بد أن نفكر في مكونات هذا الحلم الديمقراطي.

النقطة الثانية التي أشار إليها الدكتور عصام هي موضوع التحول الديمقراطي. التحول الديمقراطي في علم السياسة وحسب التعريف هو "الانتقال من بنية سلطوية إلى بنية ديمقراطية أو ليبرالية". ولكن هذا التعريف أو التعريف قاصر. أنا أفضل اسهام علم الاجتماع في هذا والذي يتحدث عن Planned Social Change أو التحول الاجتماعي المخطط.

لماذا أهمية التعريف الوارد بعلم الاجتماع؟ يقول هذا التعريف إن التغيير الاجتماعي المخطط له أربعة أركان: أولاً، لا بد من توافر رؤية استراتيجية للتغيير، وهذه هي النقطة الغائبة في نقاشاتنا. ثانياً، لا بد من تحديد القوى المؤيدة للتغيير... القوى الاجتماعية و السياسية. ثالثاً، لا بد أن نرصد أنه ستكون هناك مقاومة للتغيير، ولا بد من عمل خريطة ما هي القوى التي ترفض التغيير. رابعاً، لا بد من تقييم التغيير: ماذا حدث؟ أعتقد أن هذه مسألة مهمة، لأن موضوع الرؤية الاستراتيجية للتغيير لم تتوافق عليها حتى الآن القوى السياسية المصرية، هذه مسألة مهمة، وتعريف الرؤية الاستراتيجية أصبح تعريفاً سائداً في أدبيات التنمية، نقول: الرؤية الاستراتيجية صورة المجتمع بعد 20 سنة... من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ماذا سيكون شكل هذا المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؟ هذا مطلوب مناقشة حوله. ما هي رؤية القوى السياسية المختلفة للتغيير في مصر؟ وما هي الرؤية الاستراتيجية التي تحتاج إلى مناقشات واسعة؟ موضوع التقييم مهم جداً.

لذلك نحن أنشأنا في مكتبة الإسكندرية مرصد الإصلاح العربي. هذا المرصد أصدر تقريره الأول هذا العام وعرض في مؤتمر الإصلاح.. لقياس الإصلاح العربي سنة 2005: الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحولات المجتمع المدني. الرصد العلمي للتغيرات في هذا المجال مسألة بالغة الأهمية،

وأعتقد أن موضوع المرصد وموضوع لمؤشرات قياس التقدم في الإصلاح والتحول الديمقراطي مسألة ينبغي أن تتبناها القوى السياسية المصرية.

• جمال سلطان:

أنا لي ملاحظة على كلام الاستاذ السيد يس وحديثه عن مسألة قيم الديمقراطية، وأين نحن من قيم الديمقراطية وكيف نحمي تلك القيم ، وطبعًا يتردد كلام كثير حول ما يسمى نظرية السلم، وأن من يصعد أولاً سيهدم السلم ويمنع غيره من الصعود وانتهت المسألة.

في تقديري أن تحقيق الديمقراطية ليس فقط بمجرد تأسيس مجموعة من القيم، فلا خلاف على ضرورة وجود توافق وإجماع وطني على مقومات أساسية. للديمقراطية ... على معالم أساسية للإصلاح. لا يمكن أن تكون هناك قيمة للإصلاح في العالم أو في أي مجتمع بدون أن يكون موجودًا هذا الإجماع الوطني على قواسم مشتركة.

لكن المشكلة الأساسية هي العنصر الحاسم في حماية الديمقراطية من أي انقلاب عليها. أن يكون عندك إصلاح.. أن يكون عندك دستور حقيقي عصري متوازن يقوم على مقومات حقيقية تحمي الحرية، تحمي كل قيم الديمقراطية، أن يكون عندك إصلاح قضائي، أن يكون عندك سلطة قضائية حقيقية مستقلة. أعتقد أن هذا كله غائب وطلوب في نفس الوقت في مصر، ، حزمة الإصلاحات الأساسية التي تحمي حرية الصحافة، وحرية النشر، وحرية تكوين الأحزاب إلى آخره. أن في اعتقادي أن هذه البنية الأساسية هي التي تحمي المشروع أو التحول الديمقراطي من أية انتكاسة تحدث.

الأمر الآخر الذي كنت أريد أن اتحدث فيه هو التعقيب على ما قاله الأستاذ عبد الغفار شكرطبعا نحن الآن أمام مجتمع يبحث عن الحرية، ونحن نريد أن نعزز إحساس المجتمع وإحساس المواطن العادي بقيمة الحرية، لكن الممارسات والخطاب الذي يوجه الآن هو خطاب منفر للغاية من قيمة الحرية، ويجعل الإنسان أو المواطن العادي أو البسيط ينظر لهذه الحرية نظرة إزدراء .. فمن غير المعقول أن أبدأ حديث الحرية مع إنسان مطحون، إنسان مسحوق، إنسان غير معترف بكل حقوقه، وأنا أبدأ معه بالدفاع عن كتاب أو مقال أو قصيدة تهاجم مقدساته أو تنتقد الصحابة أو أشياء مقدسة لها قيمة عنده.

هذه مرحلة يمكن أن تكون متأخرة للغاية، لكن لا يجوز أن تكون كل حقوق هذا المواطن مهذرة وتبدا معه بمثل هذا الحديث ..فهو في هذه الحالة لن يرَ من الحرية إلا انتهاك مقدساته.

أيضًا مسألة الجدية فيما نقدمه من خطاب تنويري. "يعني" مثلاً.. الخطاب اليساري الآن مشغول بالكلام عن التحديث وعن فكرة التقدم في حد ذاتها والدمقرطة ورفض الفكر الغيبي، في حين أن ممارسات

اليسار تدافع أحياناً عن هذه الخرافات بشكل فججاً. وأنا قرأت بجريدة الأهالي.. على مدار ثلاثة أعداد متتالية و على صفحة كاملة شيء عجيب جداً وهو نشر تحقيقات عن جن السيدة العذراء الذي ظهر على كنيسة في أسبوط، ومراسل الجريدة ذهب والنقط عدة صور نشرتها الجريدة ،. هذا كلام ليس منطقياً، وهو منشور في جريدة حزب التجمع.. ، ولا أقرأ لأحد لا في الصحيفة ولا غيرها انتقد هذا الكلام الخرافي أنتقل بسرعة لما قاله الأستاذ أمين إسكندر عن مجموعة الناصريين الجدد .. أو ما أسماه "الحساسية الجديدة"، فمع احترامي لكل ما قيل الا انه لا يمكن أن نمر مرور الكرام على تجربة بكل خصوبة التجربة الناصرية بإيجابياتها وسلبياتها، بما أعطته وبما ارتكبتها من خطايا ، ولا يمكن أن نتبع معها نفس الأسلوب الذي تتبعه النخبة الحاكمة الآن وهو الإكتفاء القول : كانت لدينا أخطاء ولا بد أن نتلافى هذه الأخطاء...فهذا غير كاف وطالما أننا اعترفنا بأن هناك أخطاء ..فلا بد ان نقول ما هي هذه الأخطاء؟ يعني لا بد أن تكون هناك رؤية نقدية تحليلية تفصيلية، تحدد ما هي هذه الأخطاء بالتحديد؟ حتى أستطيع أن أنقادها، أو حتى أستطيع أن أضمن أن التيار المعبر عن حساسية جديدة للناصرية تفادى هذه الأخطاء أو الخطايا.

طبعاً هناك نقطة تاريخية أخيرة... مسألة المشروع أو النموذج الفكري. الأستاذ عبد الغفار طرح في كلامه أن هناك بلورة الآن لنموذج فكري للاشتراكيين الجدد أو التحول الجديد الاشتراكية. طبعاً الكلام الذي سمعته الآن في مسألة أن النموذج أصلاً غير مرغوب، هذه مسألة معناها أنك تأخذني لشيء مجهول، وأيضاً الكلام عن أن التتمية حدثت و يمكن أن تحدث في دول غير ديمقراطية، هذا كلام يخيف..

• السيد يسين:

أعتقد أن الأستاذ جمال سلطان أشار إلى قضايا مهمة. النقطة الأخيرة التي قالها تحتاج إلى تأمل وهي المتعلقة بمسألة عدم كفاية الاعتراف بالخطأ.. وهذه تذكرني بعبارة شهيرة لجان بول سارتر في كتابه [نقد العقل الجدلي]، كان يقول: لا يكفي الاعتراف بالأخطاء، وإنما لا بد من تكييفها التكييف الصحيح. هذه مسألة مهمة، ما طبيعة هذه الأخطاء؟ وهذه تلقي الأضواء على سلبيات الممارسة.

أيضاً الأستاذ جمال تكلم عن الفكر الغيبي والخرافي ، أنا أريد أن أفرق بين الغيبي والخرافي، هناك فروق كثيرة. نحن مشكلتنا في مصر الآن سيادة الفكر الخرافي، حتى من بعض أساتذة الجامعة للأسف الشديد، وهذا الفكر الخرافي له تجليات مختلفة تمثلت في انهيار الفكر العلمي والتفكير العلمي، هذه قضية تحتاج لمناقشة.

• أحمد تهامي:

إذا كنا نتحدث عن الحوار وبناء الثقة بين التيارات والقوى السياسية ومستقبل الديمقراطية، فإن هناك حاجة ماسة لفعل نفس الأمر، ولكن داخل كل حزب وتنظيم سياسي. فقد عانت الأحزاب والقوى السياسية من الكثير من الأزمات والانشقاقات الداخلية التي أضعفتها، وجعلتها في مهب الريح. وتعاني معظم الأحزاب والقوى السياسية من غياب أو ضعف الديمقراطية الداخلية، وعدم تداول السلطة داخل الحزب أو التنظيم، وعدم الاعتراف بحق المختلف في التعبير عن رأيه بل وإقصائه.

وفي الحقيقة فإن طبيعة النظم السياسية السلطوية تفرز العديد من التوترات والصراعات التي تمتد إلى الأحزاب وقوى المعارضة، يأخذ بعضها شكل صراع بين الأجيال السياسية في المعارضة والتيارات السياسية، خصوصاً بين جيل الشيوخ الذي يمسك بمقاليد الأمور في الأحزاب وقوى المعارضة، وبين أجيال الوسط والشباب التي تسعى لزيادة دورها ونفوذها. وقد تسعى بعض فئات هذه الأجيال الجديدة لتحل محل الأجيال القديمة في قيادة الأحزاب السياسية المعارضة في ظل نفس المعادلات السياسية القائمة، ولكن النخبة الحاكمة تكون لديها وسائلها القانونية التي تجعلها طرفاً أساسياً في تطورات الأزمة الداخلية في الأحزاب.

وترتبط الأزمة بطبيعة الأحزاب السياسية والديمقراطية الداخلية فيها، وذلك بسبب سيطرة القادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدهم. ويفترض ميتشلز أن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي للأوليغاركية Iron Law of Oligarchy بمعنى خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. وهو قانون عام لا يسري على الأحزاب فحسب وإنما تعرفه سائر التنظيمات بما في ذلك الدولة، ففي أي نظام بما فيها الأنظمة الديمقراطية تتخذ القرارات العامة بواسطة أوليغاركية أو أقلية قوية. غير أن ميتشلز لا ينكر حقيقة أن الديمقراطية تسمح بوجود إمكانية التأثير غير المباشر على الأحزاب، وهكذا فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الأوليغاركي ولكنها لا تستطيع الفكك منه تماماً.

وفي ظل ضعف الديمقراطية الداخلية فإن الجيل المسيطر يميل إلى تجنيد وترقية الأعضاء الأكثر ولاءً وسمعاً وطاعة، وتهميش الأعضاء الأكثر قدرة على التمرد والرفض.

ولذلك فإن الحركة السياسية النشطة لا توجد في المؤسسات الرسمية للمشاركة السياسية سواء الأكثر ارتباطاً بالسلطة أو الأقل ارتباطاً بها مثل أحزاب المعارضة، وإنما نجدها منتشرة في فضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الأهلية والكيانات ذات الطبيعة الدينية، بالإضافة إلى العديد من التجمعات غير الرسمية التي تتجمع حول بعض الشخصيات العامة من المثقفين، أو حتى في بعض المنابر العامة التي توفر لمرتابيها مناخاً ملائماً للحوار الثقافي والسياسي، مما يجعلها قوة مؤثرة في صنع المناخ السياسي العام.

ويلاحظ أن الأحزاب السياسية كانت هي الأكثر انغلاقاً أمام الأجيال الجديدة، بينما كان الوضع أفضل نسبياً في المجتمع المدني ومجالات الأدب والفن، ولذلك لم تكن مصادفة أن الأحزاب هي الحلقات الأضعف في المجتمع. ولا تجد في المواقع القيادية التي تتخذ القرار من ينتمي إلي الأجيال السياسية الشابة إلا نادراً، وقد كانت النزاعات الأساسية في حزبي التجمع والناصرى منذ بداية التسعينات تدور حول هذه المشكلة، ثم ظهرت في الإخوان والوفد.

وبهذا المعنى فليس هناك نموذج بديل تقدمه الأحزاب في تداول السلطة والديموقراطية الداخلية. ولذلك يحجم الناس والشباب في مقدمتهم عن المشاركة في العمل الحزبي، وتخلو البنية الداخلية للأحزاب من التجديد والحيوية اللذين يدفعانها الشباب في جسد أي عمل عام سياسي أو اجتماعي.

وترتبط مشكلة الديمقراطية الداخلية بمسألة نشأة الحزب السياسي، حيث نشأت الأحزاب حول شلة قيادية أو مجموعة من الشلل التنظيمية. وفي الحقيقة فإن إنشاء التنظيمات الجماهيرية عن طريق دعوة شلة قيادية لهذا التنظيم يسلبها منذ البداية أحد الشروط الأساسية للديموقراطية، حيث تتولى القيادة اختيار الكوادر التالية لها بعيداً عن الإجراءات الديمقراطية. ويستند ذلك الاختيار إلى العلاقات الشخصية بعيداً عن الآليات الديمقراطية، فيتحول التنظيم إلى مؤسسة مكونة من أشخاص تربطهم روابط خاصة لا علاقة لها بالتميز الفكري أو التنظيمي أو النضالي. ولا يلبث هؤلاء في استغلال التنظيم لتحقيق مصالح شخصية وعزل القيادة عن القواعد ومطاردة من يتوقعون منهم أن يكونوا منافسين لهم في مراكزهم القيادية، وينتج عن هذا الجو صراعات سلبية مدمرة تدمر التنظيم. وينتج عن هذا وغيره أن ترفض عناصر كثيرة وممتازة النزج بنفسها في هذا الجو التنظيمي، وما تلبث أن تتأى بنفسها عن العمل الحزبي وتهجره. ويرتبط بذلك سيادة فكرة المستبد العادل الذي يؤمن به كثير من قادة الأحزاب وأعضائها. وبالطبع فإن ضعف الديمقراطية الداخلية لا ينطبق على كل الأحزاب بنفس الدرجة، فهناك فروق نسبية بينها.

ويعد حزب التجمع نموذجاً لأزمة الديمقراطية داخل الحزب منذ نهاية الثمانينات حيث ظهر هناك اتجاهان: الاتجاه الأول يؤكد على ضرورة احترام الانتخابات والتصويت السري في كافة مستويات الحزب كما تقضي بذلك لائحة النظام الداخلي، وعدم اللجوء إلي التعيين أو تأجيل الاجتماعات الدورية للمؤتمر واللجنة المركزية. وأعلن هذا التيار عدم رضائه عن الديمقراطية الداخلية، واتهم القيادة المركزية بالسيطرة عي هيئات الحزب القيادية وعملية اتخاذ القرار.

أما الاتجاه الثاني، وتمثله قيادة الحزب، فأكد ضرورة المزج بين التصويت والانتخاب إلي جانب أساليب أخرى من أجل ضمان التمثيل المتوازن مثل الانتخاب بالقوائم، واللجوء إلي حل الهيئات الحزبية التي يسيطر عليها فصيل دون بقية الفصائل أو توسيع عضويته بتعيين أعضاء جدد. بما يعني إعطاء قيادة الحزب حق فصل الأعضاء وتعيينهم وحل الهيئات. وفسرت قيادة الحزب ممثلة في الدكتور رفعت السعيد أزمة اتحاد الشباب

بضعف خبرة جيل السبعينات الذي كان يقود الاتحاد، والديموقراطية الداخلية التي تمنع قادة الحزب من التدخل في هذا المستوي الحزبي.

وحاولت القيادة تبرير مواقفها بأن هناك فرق بين الديمقراطية في المجتمع والديموقراطية داخل الحزب، في المجتمع يصلح شعار أن آليات الديمقراطية تقوم بذاتها بتصويب الأخطاء واستبعاد المخطئين، ولكن في الحزب عندما يأتي موعد التصويب، أي الانتخاب يكون العمل قد انهار وانتهي، ولا أمل في إصلاح ما هو موجود. ولذلك هناك حاجة لآليات أكثر فعالية، مثل إعطاء القيادة حق استبعاد بعض الأعضاء والدعوة لمؤتمرات طارئة لأي مستوى حزبي من أجل انتخاب قيادة جديدة.

وفي الحقيقة فإن هذه الرؤية وطريقة الإدارة تؤدي إلى مركزية وتركيز السلطات في يد قيادة الحزب، بل إنها تؤدي إلى ممارسة ديكتاتورية خصوصاً عندما لا يكون هناك توافق عام بين أعضاء الحزب والقيادة، حيث يتيح ذلك للقيادة أن تعزل من يخالفها أو يعترض عليها، وربما يؤدي ذلك لحفظ كيان الحزب بالصورة التي يقوم عليها ولكنه سيمنع التغيير ويقطع الأمل أمام من يخالفون هذه القيادة، فلا تتاح فرصة للتغيير إلا إذا كان علي هوى القيادة، وهو ما يمكن قراءته علي ضوء القانون الحديدي للأوليجاركية.

وهنا ينبغي أن نشير إلى تأثير الثقافة السياسية السائدة التي تتسم بهيمنة دور الفرد والولاء للأشخاص. كما تتسم بضعف تقاليد العمل الجماعي والمؤسسي، فهناك الكثير من الأفراد ينتمون إلي نفس التيار ويتبنون نفس الآراء والأفكار ولكنهم لا يستطيعون القيام بعمل مشترك، وقد يكون هناك اتفاق علي كل شيء بين أفراد المجموعة، ولكنهم لا يستطيعون العمل معاً، وإذا حدث ذلك فسرعان ما تغطي مجموعة معينة علي الأخرى. فهناك أزمة في فكرة بناء مؤسسة مما يحول دون بناء تنظيمات علي أسس وقواعد موضوعية. وقد حاولت بعض المجموعات الجديدة مثل الغد والكرامة أن تقدم آليات وأساليب أفضل لإدارة العمل السياسي داخل الحزب، وفيما بدت اللائحة الداخلية لحزب الغد شديدة الديمقراطية، وتنظم عملية الانتخاب وتداول السلطة، إلا أن الحزب نفسه قد انشق على نفسه بين فريقين كبيرين، وتبقي تجربة الكرامة وحزب الوسط محل تقييم مستمر. ولا شك أن تجربة حزب الغد لها خصوصياتها التي ارتبطت بتوقيت ظهور الحزب وما تعرض له من ضغوط شديدة ساهمت في انقسامه، إلا أنه في النهاية لم يقدم النموذج المبتغى في الديمقراطية الحزبية الداخلية.

•صلاح سالم:

أشكر المنصة وكلمات الأساتذة، وأشكر أستاذي السيد يسين على ملاحظاته القيمة التي تنتمي لحقل نقد النظرية الثقافية، وهو من رواده في العالم العربي.

ملاحظتي الوحيدة التي أريد أن أخص ردي فيها هي مصطلحان وردا عند الأستاذ عبد الغفار شكر في طرحه التجديد القيم وقد لفتنا نظري : أولهما هو مفهوم الديمقراطية البرجوازية، وثانيها دعوته إلى إقامة مجالس منتخبة داخل كل الوحدات والمؤسسات الإنتاجية لتعميق الديمقراطية وهو ما يذكرني بمجالس السوفييتات التي كانت موجودة في التجربة الشيوعية . ولعل المصطلحان بكلاسيكتهما المعروفة ، وسجالتهما الموروثة يمثلان عبئا على الطرح النقدي ، والرغبة العميقة في التجديد اللذين أحسبهما يمثلان إنشغالكم الرئيسي الآن .

والسؤال الأولى في هذا الإطار: لماذا الإصرار على مفهوم مثل الديمقراطية البرجوازية ؟ ألم تصبح الديمقراطية نتاجا للخبرة الإنسانية المشتركة ؟ فهي لن تنهض فقط ، في السياق الأوروبي، على الطبقة البرجوازية وحدها. ربما كان لهذه الطبقة سبق ما في المطالبة بها ، غير أن طبقات أخرى قد شاركتها في هذه المطالبة ضد طبقة النبلاء والإقطاع، كما أن هناك طبقات استجابت بوعي وذكاء تاريخي حاد وديناميكي لهذه التجربة مثل طبقة النبلاء في بريطانيا . كما ان الديمقراطية في أمريكا قد نهضت بشكل مغاير تمامًا لما حصل في بريطانيا من ضغوط البرجوازية على النبلاء ، وما حصل في فرنسا من إنشقاق بين النبلاء أنفسهم ، ثم بين الثوار أنفسهم في الجمهوريات الأربع التالية على الثورة ، حيث إرتبطت الديمقراطية الأمريكية بعملية وآلية تشكيل الدولة نفسها .

فالديمقراطية الليبرالية إذن هي عطاء إنساني مشترك، وبناءً عليه فأنت تشتبك معه في طرحك التجديدي هذا وتحاول أن تجد لنفسك أو لليسار المصري صيغة فيها حسب فهمي . فإذا كان هذا هو الأساس، وإذا كان هو نقطة الانطلاق، فأعتقد أن محاولة تمييز الديمقراطية الاشتراكية في الطرح اليساري من خلال الرجوع إلى أدبيات نقد "البرجوازية" سوف يعيدنا الى سجالات عتيقة نوعا تتنافى مع الروح التجديدية لخطابكم ، ويدفعنا الى الخلف بدلا من التوجه نحو الأمام.

وبدلا من مثل هذه المصطلحات ، وعلى سبيل المشاركة الإيجابية في خلق أو صياغة ديمقراطية مصرية نتجه نحو المستقبل، أقترح على اليسار المصري تمييز صيغته الديمقراطية ببعدين رئيسيين : أولهما على الصعيد الداخلي ويتعلق بتبني مفهوم العدالة الإجتماعية ، وطرح تصورات خلاقة لتحقيقها بعيدا عن تلك التصورات الكلاسيكية المتعلقة سواء بالتأميم والقطاع العام في مصر ، أو الملكية الواسعة

للدولة كما كان الأمر فى التطبيق السوفيتى ، وربما كان ممكنا فى هذا السياق أن أقترح عليكم بالتحديد مزيج من صياغات دولة الرفاه كما عرفتة التطبيقات الفرنسية والألمانية والإيطالية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وثانيهما على الصعيد الخارجى عبر تقديم نقد خلاق ثقافى ومعرفى وتاريخى لظاهرة التوحش الرأسمالى الذى طالما عرفتة تجربة الحداثة الغربية فى أغلب مراحل تاريخها والتى ورطت أوروبا فى الإستعمار التقليدى عبر نسق الفكر الكولونيالى ، كما تورط الولايات المتحدة فى الهيمنة الإمبراطورية عبر نسق الفكر المعولم والمحافظ فى آن . وإقتراحى المحدد فى هذا الصدد هو الإندماج وفى التيار النقدى الواسع للأصولية الليبرالية المتوحشة التى تعيد العولة طرحها ، كما يتجلى هذا النقد لدى هابرماس ونقده لتناقضات الحداثة الغربية.. تلك التناقضات التى أدت إلى جموحها وغطرستها ونزوعها الى الهيمنة . أو لدى المؤرخ الأمريكى هوارد زن ودعوته الى تطوير صيغة الليبرالية الأمريكية وتخليصها من آفاتها ومن مكوناتها العنصرية من خلال نقده للرواية التقليدية أو المثالية عن نشأة التاريخ الأمريكى نفسه . وكذلك لدى غيرهم من مفكرين كبار على منوال جارودى وشومسكى ، أو حركات يسارية وبيئية ومناهضة للعنصرية تسعى الى بناء نوع من العالمية الإنسانية يدعو الى العدالة على مستوى المجتمعات المحلية ، والى التسامح مع التعددية على المستوبالكونى .

هذا نوع من النقد سيعطي مذاقاً خاصاً أو نكهةً خاصةً للدعوة الديمقراطية، فى السياق اليساري أو فى السياق الاشتراكي، ويخلصه من الآفات المصطلحية التى تلوي عنقنا إلى الماضي . سواءً المصطلحات مثل الديمقراطية البرجوازية سواءً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو غيرها.

• نور الهدي زكي:

الحقيقة أنا سمعت مصطلحين قيلا فى هذه الجلسة: الأول عن الحساسية المصرية، والثاني عن الناصريين الجدد.. وفي الحقيقة أنا لا أفهم ما المقصود بموضوع الحساسية المصرية، وما المقصود بالناصرين الجدد؟ وهل هذا يعني أن هناك ناصريون قدامى وناصريون جدد؟ ومن الذى يعبر عن الناصريين القدامى ومن يعبر عن الناصريين الجدد؟ وهل المنتمون للحزب الناصري هم الناصريون القدامى، والمنتمون لحزب الكرامة هم الناصريون الجدد؟ أم أن الأكثرية العظمى من الناصريين -مثلما يرى الكثيرون- غير منتمين لأي من الحزبين؟؟

أنا أسمع مصطلحات كثيرة تعبر عن حالة من الارتباك والاضطراب الداخلى ربما فى الحزبين؟.

الشيء الذي طرأ على ذهني عندما سمعت عرض أمين إسكندر... أنه حتى حزب الكرامة لم يمتلك حتى الآن تصور نظري عن شكل بناء دولة فيما يتعلق بالاقتصاد والسياسة. هل حزب الكرامة الذي أو حتى الحزب الناصري، يستطيع أن يتكلم عن دولة عبد الناصر؟ هل يستطيع أن يتكلم عن الحرية والاشتراكية والوحدة كما تكلم عنهما عبد الناصر؟ هل يستطيع أحد الدفاع عن القطاع العام؟ هل من أحد يستطيع أن يدافع عن الديمقراطية بمعناها الاجتماعي مثلما قال بها جمال عبد الناصر؟

أنا أتصور أنه مطلوب الآن وضع تصور نظري نتفق عليه جميعا لشكل الدولة.. لشكل بناء مصر الحديثة، هذا ليس موجوداً حتى الآن. هذا التصور النظري لم يبد فيه أي من الناصريين القدامى أو الناصريين الجدد أو أي مجهود يذكر حتى الآن..

• جورج اسحاق:

أعتقد أننا مجتمعون هنا لكي نتوافق جميعا كقوي سياسية حول صيغة معينة للديمقراطية في مصر....ولكن هذه المرحلة - مرحلة التوافق - يجب أن تسبقها مرحلة مهمة وهي مرحلة بناء الثقة، لأنه لا توجد ثقة بين القوى السياسية الموجودة، يعني حتى فكرة الجبهة الوطنية للتغيير التي تحدث عنها الدكتورحسن نافعة والتي أنا عضو فيها وحركة كفاية عضو فيها.. لا توجد جسور ثقة كافية بين تياراتها المختلفة، وبالتالي فإن الثقة مطلوبة في هذه المرحلة الدقيقة في تاريخ مصر..وهذه الثقة هي الشرط الأول لأي توافق نصبو إليه

الشيء الآخر الذي تحدث عنه الدكتور عصام العريان هو مسألة الضمانات... أنا شخصياً وبمنتهى الصراحة لدي هاجس مرضي من الإخوان المسلمين، ؛ وهذا من واقع تجربتي معهم.. الاستاذ السيد يسين تكلم عن الآليات والمضمون. في الآليات أنا مختلف معهم جداً، بمعنى أن هناك اتفاقيات كثيرة تتم ولكن لا تنفذ. بمعنى آخر نحن نريد الضمانات، قبل أن نتكلم في الأشياء الكبيرة جداً مثل الإطار السياسي.. لا بد وأن يكون هناك من الضمانات ما يزيل مخاوف أي جماعة أو قوة سياسية من حكم الإخوان؟

أنا أرى طبعاً أن هناك تحولا خطيرا في خطاب الإخوان المسلمين، وهذا إيجابية هائلة، لكن ما هي الضمانات الكفيلة بأن يتحول هذا الخطاب إلى فعل؟! فالكلام قد يكون شيء والفعل شيء آخر مناقض تماما.. فعلى سبيل المثال كلام كلا من عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان جيد جداً ومطمئن في مجمله ، لكن قواعدهما كيف تفكر..هل تفكر كما تتحدث أم ان الحديث الظاهر غير النوايا الكامنة؟ هذه مسألة خطيرة يجب أن نفكر فيها أيضاً

• السيد يسين:

أستاذ جورج، ليست السياسة ضمانات مسبقة، الضمانات ستستقيها من الممارسة السياسية. وكنت لتوي أقول لعصام العريان: الإخوان المسلمون في البرلمان يعملون الآن بالسياسة وليس بالأيدولوجيا، لا يوجد شيء اسمه الإسلام هو الحل في البرلمان، لأن هناك مشاكل Concrete، لا بد أن أبدي وجهة نظري في أشياء فنية.

هناك أشياء معينة لا تنفع فيها الشعارات الجذابة التي جذبت الناخبين. الضمانات أن يعمل الإخوان وكافة الناس بالسياسة، هذا هو الضمان... لا يوجد ضمان مطلق. وبالتالي أعتقد في هذه المسألة أن الممارسة هي الضمان، بمعنى كيف نمارس السياسة؟

• عبد الغفار شكر (يرد):

كل الآراء التي أبديت حول الورقة مفيدة. وأنا رأيي دائماً أن المناقشات الجماعية مفيدة أكثر من رأي الفرد، لأن الورقة التي قدمتها هي مجرد اجتهاد شخصي تم إعداده في فترة زمنية قصيرة، وبالتالي وارد أنها لا تكون دقيقة. أما بالنسبة للآراء التي طرحت فإنني أوافق الأستاذ فريدة النقاش أنه لا يوجد حتى الآن نموذج جديد للاشتراكية، وإنما ما يجري هو عملية تتم وفق رؤى وتصورات. وكل ما قصدته أن النقد الذي مارسه اليسار بالنسبة لموقفه السابق من الديمقراطية في المجتمعات الاشتراكية اقتصر على نقد الممارسات ولم يؤصل نظرياً. لم يتطرق هذا النقد إلى الجوانب النظرية والأسس التي بنى عليها النموذج السوفيتي للاشتراكية ويرجع هذا إلى أننا لم نتعمق على المستوى النظري في معالجة قضية اشتراكية المستقبل. والمحاولة الوحيدة التي قام بها في هذا الصدد الدكتور إبراهيم سعد الدين وتدت في المهدي عندما رفض المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع وعدد من القيادات الاشتراكية هذه المحاولة في مشروع البرنامج السياسي العام الجديد لحزب التجمع (بناء مجتمع المشاركة الشعبية واضطررنا لحذف الجزء المتعلق باشتراكية المستقبل من هذا المشروع، الاشتراكيون المصريون غير مستعدين الآن لبلورة رؤية ناضجة لاشتراكية المستقبل).

أوافق أيضاً على الملاحظة التي أبديت حول أن نقدنا لخطاب اليسار يجب أن يشمل الفكر والممارسة وليس الفكر فقط، لأن محك سلامة الفكر وجديته هو أن يوضع موضع التطبيق.

الملاحظة الثالثة التي أبديت تتصور أن الآراء التي عرضتها هي آرائي الشخصية بالنسبة لنقد الموقف السابق من الديمقراطية، مع العلم بأن ما عرضته هو آراء قيادات يسارية وأحزاب يسارية فقد أكدت أن المنظمات والأحزاب اليسارية المصرية لم تتخذ موقفاً نقدياً من الممارسة الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي لكن حدث بالفعل نقد من مفكرين وقيادات يسارية بصفة شخصية.

الأستاذة فريدة النقاش ضربت مثلاً بنفسها، وأنا عندى أمثلة عديدة، منها كتاب أصدره الدكتور شريف حتاتة فى الثمانينيات فيه نقد صريح ومتعمق لموقف الاتحاد السوفيتى من الديمقراطية. وهناك كتابات أخرى متعددة للدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وكذلك الموقف المبكر للدكتور سمير أمين، وموقف أشخاص آخرين من القيادات الماركسية كأفراد. فهذه حقائق، ولكن الأحزاب والمنظمات اليسارية لا يوجد فى وثائقها ما يشير إلى أنها مارست هذا النقد قبل انهيار الاتحاد السوفيتى.

على أى الأحوال أنا رأيت أن الملاحظات التى أبدت على الورقة مهمة جداً، وسأطور الورقة مستفيداً من هذه الملاحظات، فيما عدا الملاحظة التى أبدتها الأستاذة صلاح سالم. وأنا أرجوه أن يقرأ الورقة مرة أخرى فليس لها علاقة بالفكر المطروح فى القرن السابع عشر أو التاسع عشر. كما أننى لم أتعرض بالمرّة لموضوع السوفيات. ورقتى تدور فقط حول الأحزاب والمنظمات اليسارية المصرية، وتنتقد السلوك الماركسى المصرى فى موقفه من الديمقراطية. وعندما أطرح فكرة انتخاب مجالس إدارة لوحدات الإنتاج والخدمات كجزء من تطوير موقف الاشتراكيين المصريين من الديمقراطية فإن هذا الطرح ليس له أى علاقة بمسألة السوفيات كما يتصور الأستاذة صلاح سالم.

المسألة الأخيرة طلب منى الأستاذة حسين عبد الرازق عرضها وهى أسلوب حزب التجمع فى التعامل مع خلافاته الداخلية. وكما تعلمون فقد نجح حزب التجمع فى امتلاك آلية داخلية لضبط خلافاته بوسيلة ديمقراطية، حيث يطرح هذه الخلافات للحوار الداخلى من خلال نشرة "دائرة الحوار" التى تتولى عرض كل الآراء حول القضايا الخلافية ثم تتولى أعداد تقرير من واقع ما نشر يتضمن نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف فى هذه القضايا ويعرضها على اللجنة المركزية التى تحسم هذه الخلافات ويلتزم الجميع برأى اللجنة المركزية. ونتيجة لهذه المعالجة الديمقراطية فإن حزب التجمع لم يشهد انشقاقات جماعية لإدراك الجميع أن آراءهم توضع فى الاعتبار، ومن حقهم طرحها بكل حرية. وهذه الآلية هى التى حمت التجمع من الانشقاقات حتى الآن رغم أنها لم تمنع استقالة بعض الأعضاء كأفراد. وفى الفترة الأخيرة هناك خلافات حول أداء التجمع بمناسبة ما كشفت عنه انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ولكننا نناقشها بنفس الآلية.

• أمين إسكندر (يرد):

الحقيقة أنا أشكر التفاعل الثرى الذى قام به كل الأخوة الذين تحاوروا فى هذه الجلسة. أنا الحقيقة لي ثلاث نقاط سريعة جداً. أعتقد أن فكرة الحساسية الجديدة أو المدرسة الجديدة فى الحركة الناصرية ناتجة من أن هناك ملامح جيل بالكامل تشكل فى الفترة من 74 وحتى الآن، أجيال جاءت بعده، لكن هذا الجيل كان

منقطعاً عن الجيل الذي سبقه، معظمه لم يدخل مؤسسات دولة عبد الناصر... فنحن كان لنا ملامح خاص جداً، ولنا طريقة تفكير خاصة منفصلة و منقطعة الصلة بممارسات الدولة ورجالها في تلك المرحلة. لكن هذا لم يجعلنا نتبرأ من تلك المرحلة، لكنه جعلنا نضع رؤية منهاجية للنقد.. لنقد التجربة قائمة على فكرة ربط الخطأ بالظرف الموضوعي والظرف الذاتي في اللحظة المعينة. ولذلك عندما نتحدث أو عندما يتحدث البعض بمنطق الحكمة بأثر رجعي، نحن لا نطبق هذا الأسلوب. نحن لنا رؤية من خلال الانتماء إلى تلك التجربة.. للأخطاء التي وقعت، وحتى للخطايا التي وقعت، وقائمة على فكرة منهجية و متسلسلة في هذا الإطار.

أما فيما يتعلق بفكرة الدولة.. وشكل بناء الدولة ، لا أعتقد أن هذه أزمة الناصرية فقط، هذه أزمة الكثير من التيارات.. كثير من التيارات السياسية تبحث الآن عما يسمى بالنموذج، أو ما يسمى بملامح تصور جديد للدولة، وأنا كنت في حديث بالأمس مع الدكتور طه عبد العليم أقول له: إن معهد التخطيط الاقتصادي.. و مجموعة المفكرين الاشتراكيين الذين قاموا بتتظير واسع جداً للتجربة الاشتراكية في مصر في الستينيات وفي بداية السبعينيات لم يعد قائماً هذا الاتجاه الآن، ولم يعد قائماً لتنظير اقتصادي، ونجد أنفسنا أمام مجموعة من المحللين للإحصائيات والأرقام وكلام من هذا القبيل، هذا خطر كبير جداً على مستقبل فكرة العدل الاجتماعي وكيف يتم تحقيقها، وكيف نقرب منها بملامح جادة. وأعتقد أن أمر مثل هذا محتاجاً لوقت أكبر في هذا الإطار: النماذج أو ملامح النماذج أو التصورات الكبرى تحتاج إلى وقت كبير من أجل أن نمسك بملامحها في مرحلة معينة.

السيد يسين:

. الإشارة الأخيرة للأستاذ أمين اسكندر مهمة، يبدو أن هناك محنة للتنظير في العالم و ليس عندنا فقط، فبعد سقوط الـ Paradigms القديمة هناك محنة، لأن هنا يوجد ما يسميه توماس كون أزمة النموذج Crisis of Paradigm. هناك صراع فكري، وهناك عجز عن التنظير بحكم تعقد الظواهر الجديدة